



PROVISIONAL

A/PV.2253  
2 October 1974

ARABIC



# EXEMPLAIRES D'ARCHIVES FILE COPY

A retourner/Return to Distribution C.111

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

مجلس حربي مؤقت للجلسة الألفين والمائتين والخامسة والثلاثون

المنعقدة بالمقر بنيويورك

يوم الأربعاء ٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤

الساعة ١٥/٠٠

الرئيس ( السيد بوتفليقة ) ( الجزائر )

ثم ( السيد بوتلنوت ) نائب الرئيس ( جمهورية افريقيا الوسطى )

كلمة سعادة السيد / جاستون ثورن رئيس وزراء اللوكسمبورغ

مواصلة المناقشة العامة ( ٩ )

المقيت الكلمات من :

السيد المفتي ( الأردن ) السيد سيسوكو ( غينيا )

السيد كورتينا موري ( أسبانيا ) السيد آدامون ( النيجر )

السيد تومبسون ( جامايكا ) السيد السقاف ( المملكة العربية السعودية )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,  
Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث ان هذا المحضر وزع في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ فان التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

74-70101/A

Digitized by UNOG Library

كلمة سعادة السيد / جاستون ثورن ، رئيس وزراء اللوكسمبورغ  
( اصطحب سعادة السيد جاستون ثورن الى قاعة الجمعية العامة )

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) تستمع الجمعية العامة هذا المساء الى خطاب من السيد  
رئيس الوزراء ووزير خارجية اللوكسمبورغ ، ويشرفني أن أرحب بصاحب السعادة جاستون ثورن وأدعوه  
ليحدث الى الجمعية العامة .

السيد / ثورن ( اللوكسمبورغ ) ( الكلمة بالفرنسية ) يسعدني أن أعبر لكم عن تهاني الحارة  
بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ويسرني شخصيا  
أن أعرب لكم عن الشرف الذي حظيتم به والذي يكرم بلدكم الجزائر .  
ويسعدني أيضا أن أنقل لأميننا العام السيد كورت فالدهايم كم نحن نقدر العمل الذكي  
والفعال الذي يقوم به منذ سنوات دون ابطاء .

ويرحب بلدي أيضا بارتياح بقبول بنغلاديش وغرينادا وغينيا بيساو بالأمم المتحدة ، وهكذا  
تكون قد خطونا خطوة جديدة نحو الوضع الأمثل الذي يتمثل في وجود جميع الدول في منظمتنا  
العالمية .

وكما هو واضح من الكلمات التي ألقاها بعض الرؤساء أو الوفود فاننا نستعرض سنويا محملة  
الحالة الدولية ، ونستطيع أن نتفاءل بصفة عامة ، بالرغم من وجود بعض التوتر الدولي في بعض  
المناطق كما هو الحال في الشرق الأوسط ، ونحن نشيد بجميع الذين أسهموا خلال العام  
الماضي بفاعلية كثيرة حتى يشيع الانفراج في الشرق الأوسط ، ونحن نأمل في تسوية سلمية في  
هذا النزاع الذي يثقل كاهل العلاقات الدولية منذ ربع قرن ، وبينما هناك الكثير ينتقد الدور  
الذي تقوم به الأمم المتحدة ، الا أنه يسرني أن أؤكد اليوم الاسهام الأساسي لقوات الأمم المتحدة  
في مرحلة فصل القوات المتحاربة ، ولقد قدمت بذلك اسهاما حاسما في المحافظة على وقف إطلاق  
النار .

ان وزير الخارجية كيسنجر قد ذكرنا في خطابه في ٢٣ أيلول / سبتمبر أننا لانستطيع  
أن نتقدم الا بخطوات مسوية .

ولكن كل خطوة الى الأمام تغير الترقب القديم وتؤدي الى حالة جديدة تدعم فرص تسوية معقولة .

ويجب علينا ألا نفقد الحركية ، والا خاطرنا بأن نرى الحالة وقد ازدادت سوءاً من جديد ، لاسيما وأن مغريات اللجوء الى الأسلحة تزداد كل يوم ، في مثل هذه المناسبات ، وانني أعتقد أن هناك رغبة في استئناف المفاوضات بأي صورة من الصور .

والدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية يشغل بالها دائما الوضع في الشرق الأوسط ، وخاصة وأن هذه المنطقة لنا بها روابط تاريخية وجغرافية منذ وقت طويل ، وقد حددنا موقفنا بشأن هذا النزاع طبقا للمبادئ الأساسية التالية :

عدم السماح بالحصول على أرض بالقوة وضرورة انهاء احتلال الأراضي القائم منذ عام ١٩٦٧ ، واحترام سيادة ووحدة وسلامة أراضي واستقلال كل دولة في المنطقة وحققها في الحياة في سلام في حدود أمينة ومعترف بها ؛ وضرورة ادراك الحقوق المشروعة للفلسطينيين في اقامة سلام عادل ودائم .

وانني مقتنع بأن اتباع هذه المبادئ سيسهل في ايجاد حل مستقر وسوف يسمح لجميع الدول المعنية لكي تخصص كل قواها وأفضل قوتها الذاتية من أجل التنمية الاقتصادية في المنطقة . ومنذ أسابيع شهد شرق البحر المتوسط أحداثا مؤلمة ، فقد وقع انقلاب في قبرص من جانب عناصر غير مسؤولة وأدى الى وفاة الكثيرين ، والى هجرة عشرات الآلاف من الأشخاص وبالرغم من تعاون جميع الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة كمجلس الأمن والأمين العام ، وقوة الأمم المتحدة وتدخلات دبلوماسية عاجلة ، الا أنه لم يكن من الممكن تحاشي وجود هذه البيورة الجديدة للحرب والتوتر ، وللخروج من هذه الأزمة الأليمة أجد أن هذا يمكن أن يتم عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية مباشرة ، ان يمكن التوصل الى حل ، يجب ألا نكرر الأخطاء التي ارتكبتها في الشرق الأوسط ، ومن المفيد أن تقبل الأطراف المعنية ما لم تستطع أن تقبله من قبل ، الا أنه يجب ألا تجعل من ذلك شرطا مسبقا لأنه اذا ما أخضعتنا استئناف المفاوضات لبعض الشروط فاننا سوف نقع في مأزق قد يؤدي الى توسيع نطاق المناقشات دون أن يزيد من فرص النجاح .

أما فيما يتعلق بالحل المنتظر لهذه الحالة الحرجة فأننى أشارك السراى الذى عبر عنه منذ أسبوع مسيو كلاهنا رئيس الدبلوماسية البريطانية واننى آمل أيضا أن المفاوضات بين المسئولين عن الجاليتين القبرصية تستطيع أن تؤدى الى نتائج ايجابية محسوسة .

ولا يدعش أحد أن رئيس حكومة دولة صغيرة متضامنة من قبرص وتركيا واليونان ، يشعر بالقلق تجاه استقلال وسيادة القبارصة ، وأنه يشعر أيضا بهذا الشعور بالنسبة لصوامع أخرى .

ففى المجال الانسانى فان المجتمع الدولى قد أسهم كثيرا فى تهدئة الحالة هناك ، واصلاح الخسائر التى تسببت عن هذه الأزمة ، وان أحداث قبرص نستخلص منها دروسا كثيرة منها : أولا :

ان السكرتير العام السيد / فالدهايم قد ذكر فى تقريره عن هذه النقطة أن منظمة الأمم المتحدة لا تستطيع أن تتدخل بفاعلية فى حالات النزاع الا اذا كانت تتمتع بتأييد جميع أعضائها من أجل تنفيذ قراراتها وخاصة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمحافظة على السلام والأمن الدوليين .

ومن الطبيعى فى هذا المجال أن تأييد الأعضاء الدائمين للمجلس يعتبر أمرا حيويا .

ثانياً : أن الأزمتين اللتين تحدثت عنهما ، يدلان على أن الانسانية تتفنن في فن الحرب أكثر من تفننها في فن اقامة السلام ، وهذا يتضح من المقارنة بين النفقات التي تخصص لزيادة ترسانات الحرب وبين المبالغ التي تخصص من أجل الأبحاث واقامة علاقات سلمية ، وفي هذا المجال فان هناك مهمة أساسية للأمم المتحدة ، ينبغي عليها أن تقوم بها وهي مهمة تتفق مع المبدأ الأساسي للميثاق ، وهي المحافظة على السلام والأمن الدوليين .

ان قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قيامها بهذه المهمة في الشرق الأوسط وقبرص تكون الأمم المتحدة قد فامت بالمهمة الطقاة على عاتقها ، وانني أحيي ذكرى الأعضاء الأربعين في قوة الأمم المتحدة الذين ضحوا بحياتهم ، لا كأبطال للحرب ، ولكن كمدافعين عن السلام ، وان هذه القوة لا يمكن أن تكون بديلا عن المفاوضات الحقيقية التي تستطيع وحدها أن تخلق حالة سياسية جديدة دائمة .

لقد تحدث الكثيرون عن الانفراج ، وتحدثوا عن التطورات الجديدة المشجعة في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وهذا يمثل ارتياحا بالنسبة لنا جميعا ، ومع ذلك علينا أن نعترف بأن هناك مناقشات فيما يتعلق بنزع السلاح تجرى منذ عدة سنوات في اطار منظماتنا وفي اطار منظمات أخرى دولية ، الا أننا لم نتوصل في هذا المجال الا لتقدم متواضع . ويجب أن نلاحظ أنه بالرغم من وجود ترسانات الحرب الضخمة التي تستطيع أن تنهي الحياة من الأرض فان السباق العام على التسليح مازال مستمرا بصورة جنونية ، وهناك أسلحة مستحدثة تنتج باستمرار وتوضع تحت تصرف عدد كبير من الدول وعلى أساس كل سياسات التسليح هذه يوجد شعور بالريبة لأن أحدا لا يستطيع أن يثق بالعدو القوي ، ومن الواضح أن هذا السباق على التسليح لا يمكن أن يستمر ؛ لأنه يستوعب ثروات ضخمة ضرورية لأهداف انسانية ، كما أنه يحمل المخاطرة بحدوث رهيب ينتاب العالم لا يمكن ان تستبعده .

وانني أرى أنه يجب أن تتناول هذه المشكلة بواقعية أكثر فاذا كان من غير الممكن تحقيق هناك نزع سلاح كامل فانه يجب علينا في هذا المجال أن نبذل كل جهدنا رغم الصعوبات ، ومن هنا فان دولتي تشارك في مفاوضات فيينا حول خفض الأسلحة في وسط أوروبا .

وقد تحدثت عن أهمية الثقة ومازلت مقتنعا بأنه دون قيام اشراف فعال ، فانه من المستحيل تحقيق الثقة الضرورية للوصول الى نزع سلاح فعال .

وهكذا فانتنا نعتقد أن مؤتمرا عاما حول نزع السلاح يمكن أن يقربنا من الهدف المرجو على أن يسبقه اعداد ملاءم يتناول بصفة خاصة الأساليب الفعالة التي يجب اعدادها لبلوغ هذا الهدف . ان حصيلة هذا العام بها موضوع نشعر بارتياح عميق تجاهه وهو التغيير الجذري لسياسة الحكومة الجديدة في البرتغال تجاه مستعمراتها فيما وراء البحار ، ان قضية غينيا بيساو الأليمة قد وجدت حلا سميديا ، وان لشبونة قد سارعت بالمفاوضات مع حركات التحرير في الأراضى الأخرى وهي مفاوضات أدت الى عقد اتفاقات معينة .

ان هناك مناطق أخرى في جنوب أفريقيا وروديسيا وناميبيا ، ومازالت هذه الأقاليم تعاني الكثير وأنتنا نأمل أن تؤدي حكمة الرجال الى انهاء هذه المعاناة .

وهناك بلدان أوريان هما البرتغال واليونان يستعدان للانضمام الى أسرة الدول الديمقراطية ، ولا يفوتني هنا أن أحى هذه الحادثة بحرارة من فوق هذا المنصة .

وفي هذا الوقت فهناك التطور الصعب من جانب الدول التسعة الأعضاء في المجموعة الأوروبية نحو اتحاد اقتصادى وسياسى ، وهو تطور لا أنكر تعقده ، ولكنه سوف يحقق نتيجته واستمراره فى تصميم الداعين اليه ، وأصالة مستقبلهم والثروة التي سعدوا بها .

كما أشار السيد سوفاج فارجوس الرئيس الحالى لمجلس المجموعة الأوروبية بأن هذه المجموعة سوف تكون ضامنا شميئا للسلام والعدالة وعاملا قريبا للتقدم والتعاون ، ان المجموعة الأوروبية تدرك تماما الاحتياجات العالمية وتجعل من واجبها أن تسهم بطريقة جادة فى خلق وانشاء نظام عالمي أكثر عدالة وأكثر توازنا حتى نقف فى وجه التحديات التي تهددنا جميعا وندخل فى اعتبارنا بأريقة ايجابية جميع المعايير والموارد التي يتوقف عليها بقاؤنا ،

وعن طريق تحقيق تعاون شامل وأكثر فاعلية فان الدول التسعة تالمب منح المجموعة الأوروبية صفة المراقب لدى منظمة الأمم المتحدة .

ومنذ أكثر من ربع قرن مضى وافقت الأمم المتحدة على الاعلان العالمي لحقوق الانسان وهو الميثاق الأساسي من أجل حماية الكرامة الانسانية ، وفي هذا الصدد فاني أشارك وزير خارجية بلجيكا الآراء التي أعرب عنها من فوق هذه المنصة .

واننا ننزعج حاليا عن الحالات الناتجة عن استخدام أساليب التعذيب والاعتقالات التعسفية ، ومعنى المعاملات التي لاتليق بالانسان ، ونحن نؤيد تماما جميع الجهود التي تتخذ بغية التنبيد بمثل هذه الأساليب المهينة وازالتها .

واننا في اطار هذه المطالم ، التي يعتد بها للحفاظ على المصالح العليا ، فان جميع الدول يجب أن تفهم جيدا أن أي اعتبار أيديولوجي لايمكن أن يبرر اللجوء الى التعذيب وهؤلاء الذين يستخدمون هذا الأسلوب يمتهنون أنفسهم ويستحقون أن يعزلوا عن الانسانية .

ومن ناحية أخرى فان هؤلاء الذين يقومون بهذه الأعمال المهينة لاينتمون الى أية أيد ولوجية أو أية قضية شعبية ولكنهم يقعون تحت طائلة القانون كمجرمين ، وان هؤلاء الذين يلجأون الى مثل هذه الأساليب أيا كانت القضية التي يدفعون عنها ، لا يستحقون أن يعتبروا كمناضلين ، وان الأمر يعني مجرد جرائم دنسة .

وفي أيامنا هذه فان المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لها أهمية متزايدة سواء في المجال الوطني أو في المجال الدولي ، ان الصعوبات الاقتصادية كما نعرف تولد دائما توترات سياسية ومن الطبيعي ، من الآن فصاعدا ، أن تقوم المنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة بالاهتمام بهذه المسائل .

ان الحالة الاقتصادية العالمية قد زادت سوءا خلال السنة الماضية بسبب تزايد التضخم والعجز في بعض المنتجات الأساسية ، والتفسيرات الكثيرة التي حصلت في الميزان التجاري ، وميزان المدفوعات ، ان النمو الاقتصادي أصبح سلبيا في كثير من الدول الصناعية ، وفي مقابل ذلك فان كثيرا من الدول أرادت أن تحمي مصالحها الوطنية العاجلة دون أن تدخل في اعتبارها احتياجات الجيران ونتج عن ذلك أزمة اقتصادية ذات أبعاد كبيرة ، ان التعاون الدولي لم يكن ضروريا في أي وقت مضى أكثر مما هو عليه الآن لأن التكافل أصبح لازما اليوم حتى أن أية دولة مهما كانت غنية لاتستطيع أن تكون بمنأى عن أزمة دولية .

وان الدورة السادسة الكبرى التي تراكمت منذ عدة سنوات ، وقد سمحت لنا أن نرى الأمور بوضوح فيما يتعلق بالموارد الدائمة وغير الدائمة للأرض .



لقد دلت السنة الماضية على أن النظام الاقتصادى العالمى لا يستطيع أن يستوعب كثيرا من الحركات المفاجئة مثل زيادة أسعار البترول الى أربعة أمثالها فى مدى عام وانا ما ذهبنا الى أبعد من ذلك وبسرعة أكثر فى قطاعات منعزلة ، دون أن ندخل فى اعتبارنا القطاعات الأخرى ، فاننا سوف نحدث ردود فعل عنيفة تضر بالجميع ، ان الدول الصناعية لم تسهم فى الماضى بالمساعدة التى كان يمكن أن تقدمها الى الدول الفقيرة ، ونستطيع أن نطلب منها أن تبذل مجهودا اضافيا ويتضمن هذا مع ذلك الضرورة الملحة فى ألا يضار اقتصادها الخاص عن طريق رفع أسعار المواد الأساسية ، ان جميع الدول المعنية عليها أن تتأكد بوضوح أنه اذا ما دخل العالم فى أزمة اقتصادية ومالية نتيجة لرفع أسعار المواد الأساسية وخاصة البترول فان الدولتين الأعظم هى أول من سيخرج من مثل هذه الأزمة مدعمة سياسيا واقتصاديا بينما الدول الصناعية والأقل تنمية والدول النامية فهى التى سوف تتحمل ثمن ذلك .

أما فيما يتعلق بعملية المعونة التابعة للأمم المتحدة والتى قررتها الدورة الخاصة للدول التى اضيرت من تحركات الأسعار الدولية الحالية ، فان الرابطة الأوربية مستعدة لأن تدللى بدلونها فى هذا المجال ، ولكي تنجح هذه العملية يجب على جميع الدول ذات الثروات الطائلة سواء فى مجال المواد الأولية أو غيرها أن تبذل كل ما فى وسعها من أجل تقديم مساعدة كبيرة . ومن بين المشكلات العناصى يجب أن نذكر المجاعة فى بعض الأقاليم الأفريقية والآسيوية . واننا نأمل أن يقوم المؤتمر العالمى القادم للغذاء ، الذى سيعقد فى روما فى شهر تشرين الثانى / نوفمبر من هذا العام ، بدراسة هذه المشكلة وأن يوصى باجراءات طويلة الأجل وقصيرة الأجل للحيلولة مستقبلا دون ايجاد عجز فى جميع أنواع الغذاء ، وأيضا فيما يتعلق بالأسمدة . ويجب ألا يغيب عن ناظرنا الضرورات الملحة الواجبة من أجل ايجاد غذاء كاف بالنسبة للدول المحتاجة اليه بالحاح .

والمؤتمر الذى عقد فى بوخارست لفت الأنظار الى الأهمية المتزايدة لمشكلات السكان ، ومن الطبيعى أننا لا نستطيع أن نتوقع نتائج نهائية فى مثل هذا المجال المعقد ، ان خطط العمل التى وافق عليها المؤتمر لاتحدد الا بعض التوجيهات العامة .

ونارا للانخفاض المحسوس في معدل المواليد في غالبية الدول الصناعية فانه من الممكن أن تواجه هذه الدول مشكلة تناقص السكان فيها وينطبق ذلك على بلدي ، ولكن هناك كثيرا من الدول النامية يزداد فيها معدل المواليد .

وان مثل هذه الحالة تولد مشكلات وهذه المشكلات تتطلب حولا ، ولكننا لا نستطيع أن ندعي أن دولة بها عدد كبير من السكان تستطيع بمواردها الضئيلة أن تكفل تنمية بالرغم من زيادة عدد المواليد ، ان غطاء العمل العالمية للسكان يجب ألا تكون واحدة بالنسبة للجميع ، ان الأمر لا يعني ان خفض المواليد في كل مكان ، أو زيادة عدد المواليد في كل مكان ، بل ان الهدف الرئيسي لهذه الغطاء العالمية هو ايجاد مائة أفضل للموارد المتاحة لهؤلاء الذين يستخدمونها .

في العام القادم سوف تواتينا الفرصة للاحتفال بالذكرى الثلاثين لانشاء الأمم المتحدة ، وان منظماتنا الدولية كانت ثمرة أمانى انسانية عانت كثيرا من حرب هدامة ، ووضعت آمالها فى ايجاد عالم سلام ، يسمح للجميع بحياة أفضل ، وخلال هذه الفترة فان الأهداف الأساسية الموجودة فى الميثاق واجهت معنة الزمن ، وكل تعاون دولي نتج عنها يعتبر شرطا أساسيا من أجل تخامن دولى حقيقى ، ولا يكفي أن نؤيد الأمم المتحدة بالكلام فقط ، ولكن علينا أن نتعلم كيف نستخدم الامكانيات الواسعة لمنظماتنا وأن ننميتها دائما حتى نشرى ميراثنا المشترك بقدر الامكان وكما قال زميلى من هولندا يجب أن نستغل امكانيات التعاون الدولية أكثر مما مضى فى إطار منظماتنا .

الرئيس : ( الكلمة بالفرنسية ) : أرجو أن تسمح لى الجمعية العامة بأن أشكر باسمها

السيد رئيس وزراء لوكسمبورغ ووزير خارجيتها صاحب السعادة السيد / جاستون ثورن لكلمته الهامة .

(( البند ( ٩ ) ))

### مواصلة المناقشة العامة

السيد / الفتى ( الأردن ) : يسعدنى أن أستهل كلمتى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

فى دور انعقادها التاسع والعشرين بنضم صوتى الى الذين سبقونى فى ازجاء التهنئة المخلصة والعميقة الى السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على انتخابه بالاجماع رئيسا للجمعية العامة فى دورتها الحالية .

ان انتخابكم أيها الرئيس هو تكريم شخصى لجهودكم ونضالكم . وهو فى الوقت ذاته تكريم لشعب الجزائر الشقيق المكافح .  
أود فى مستهل كلمتى أيضا أن أقدم التهنئة القلبية الخالصة والترحيب الأخوى بانضمام ثلاث دول جديدة الى أسرتنا الدولية هى بانغلاديش وغينيا بيساو وغرينادا .

ان انضمام الدولتين الأخيرتين الى أسرة الأمم المتحدة لهو دليل جديد على افول عهد الاستعمار وانحسار ناله عن البقية الباقية من الأرض التي عانت منه قرونا طويلة ، وشير على انبثاق عهد جديد من الحرية والكرامة الانسانية .

وفي هذا المجال فان حكومتى ان تسجل بالتقدير الحكمة وبعد النظر اللذين اظهرتهما حكومة البرتغال المستنيرة الجديدة فى سياستها تجاه قضية الاستعمار لترجو مخلصا ان تتابع البرتغال سياسة انهاء الاستعمار فى الأجزاء الأخرى التى لم تتحرر بعد وأعني بذلك موزامبيق وأنغولا .

ان نادرة عابرة الى جدول أعمال هذه الدورة والذي يضم نيفا ومائة بند تعطي صورة واضحة عن الشمول والآفاق العريضة اللذين أصبحا يشكلان العمل بل التحدى الدائم والمستمر لهذه المنامة الأممية .

هنالك فى جدول الأعمال بنودا أصبحنا نتوارثها عاما بعد عام سواء بسبب أهميتها ولبيعتها المتجددة أو فى حالات كثيرة ، بسبب فشل الأمم المتحدة فى ايجاد الحلول المناسبة والفعالة لها على الرغم مما اتخذ بشأنها من قرارات تمثل فى جوهرها ارادة المجتمع الدولى بأغلبيته المطلقة والأكيدة .

وهنالك فى جدول الأعمال ، كما فى التقرير السنوى القيم الذى أعده الأمين العام للأمم المتحدة السيد كورت فالدهايم موضوعات على جانب كبير من الأهمية والخطورة ، وهى موضوعات تشكل علامات بارزة على الطريق ، بل لعلنى أقول فترق الطريق ، بحيث أصبح يتوجب علينا جميعا ايلاءها الاهتمام الأقصى والسريع قبل أن تتفاقم ويصبح حلها صعبا ان لم يكن مستعصيا .

أشير هنا الى ما أورده تقرير الأمين العام فيما يتعلق بالدورة السادسة الخاصة التى عقدتها الجمعية العامة خلال ربيع هذا العام لمعالجة أوضاع المواد الأولية والتنمية التى تشكل بدورها تجسيد للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التى يجتازها مجتمعنا الدولى المعاصر .

لقد أصبح واضحاً كل الوضوح ان ما يشهده العالم اليوم من اهتزازات وأزمات اقتصادية واجتماعية عنيفة لا يشكل حدثاً طارئاً أو منعزلاً أو مقتصر على بلد معين أو اقليم ، وانما هو انعكاس رهيب نحو هاوية قد تكون نتيجته الحتمية انهيار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى العالم أجمع .

انه حصيلة معادلة تشمل عناصرها انفجارا سكانيا في كثير من بلدان العالم يستعصي على السيطرة أو التنظيم ، كما تبين جليا من خلال مؤتمر السكان العالمي الذي عقد في بوغارست خلال صيف هذا العام . وهناك تبيد متسارع لموارد العالم الأولية المحدودة نتيجة ثورة استهلاكية جامحة وخاصة في الدول المتقدمة ودون أدنى اعتبار لحقوق الأجيال القادمة على جيلنا المعاصر . وهناك التطلعات المتنامية التي أصبحت تعم أرجاء العالم نتيجة التقدم والوعي المتزايدين واللذين لم يسبق لهما مثيل في تاريخ الجنس البشري . و اذا كان مؤتمر السكان العالمي قد عالج جانبا مهما من جوانب الوضع الاقتصادي الدولي الراهن فان الأردن يتطلع باهتمام كبير الى مؤتمر الفـذاة العالمي المقرر عقده في روما في الشهر القادم مؤملا أن يتوصل هذا المؤتمر الى وضع سياسة غذائية عالمية تضمن زيادة الانتاج الغذائي وعدالة توزيعه وارساء قواعد نظام لئامن الغذائي العالمي .

وأخيرا ، وليس آخرا ، هنالك الفجوة العميقة والمتزايدة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، بين الذين يملكون والذين لا يملكون والذين أصبح التحاقهم بركب التقدم أكثر كلفة وأشد عسرا نتيجة للتضخم المالي الذي يضطرون الى استيراد معتمه لأسباب لا تمت الى أوضاعهم بسبب . بل هو —

تضخم ناجم عن تفاعلات اجتماعية واقتصادية في الدول والمجتمعات المتقدمة التي تصدره اليهم .

لقد بحثت هذه الأمور المعيشية المصيرية بأسباب وتعمق خلال الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة وليس هنا مجال الاستفاضة في تحليلها أو اصدار أحكام قاطعة بشأنها . ولكنني أجدني ملزما بالاشارة اليها لسببين رئيسيين :

أولا : ان أوضاع العالم الاقتصادية الراهنة تؤثر في المصير الحياتي لمئات ملايين البشر وخاصة في البلدان النامية . كذلك فان العالم اليوم أصبح مترابطا بحيث اذا تداعى عضو فيه تداعت له بقية الأطراف ليس في مجال واحد من مجالات الحياة وانما في كافة المجالات .

ثانيا : ان هنالك محاولات دائبة وغير منصفة لتفسير أزمة العالم الراهنة بوضع مسؤوليتها على عاتق مجموعة من الدول النامية التي حبتها الطبيعة بمادة أولية رئيسية واحدة هي البترول وفي مرحلة زمنية محددة من التقدم التكنولوجي يلعب فيها البترول دورا سهما بل أساسيا . ولكن من حقنا أن نتساءل — والأردن بالمناسبة ليس بلدا منتجا للبترول — هل التضخم المالي الذي يهدد اقتصاد كل بلد من بلدان العالم وليد اليوم أو الأمس القريب ، كما يزعم الذين يحولونهم أن يربطوا

بينه وبين ارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنة ؟ ألسنا ندرك جميعنا أن التضخم المالي الذي يستفحل أمره دون توقف هو وليد أعوام من التفاعلات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية في دول العالم المتقدمة .

ان جميع الدول كبيرها وصغيرها ، غنيها وفقيرها ، تهتم اهتماما حقيقيا بكبح جماح التضخم المالي المتفاقم لأن نظاما ثابتا ومعقولا ومتوازيا لتقييم الأشياء هو شرط لا مندوحة عنه للحفاظ على الاستقرار والثقة اللذين يشكلان الدعامة الأساسية في أي نظام دولي اقتصادي أو سياسي سليم . ولا يتم ذلك الا عن طريق الحوار الهادئ والموضوعية في التقييم سعيا وراء إيجاد الحلول الملائمة .

أما تحويل الأنظار عن الأسباب الحقيقية لاختلال النظام الاقتصادي العالمي أو محاولة إيجاد كبش فداء اصطناعي واحد لما يعانيه العالم منه فلا يخدم مصلحة أي فريق من الفرقاء بل انه بالعكس يزيد الأضرار سوءا وترديا .

وان وفد الأردن ليسجل بالتقدير مبادرة الدول المنتجة للبتروال الى انشاء صناديق وبرامج تنمية خاصة لمساعدة الدول النامية في العالم الثالث على مواجهة أعباء الحاضر والتطلع الى آفاق المستقبل . والأمل يحدونا بأن تقترن النوايا الحسنة بالتطبيق العملي السريع لأن البيروقراطية وكما علمتنا تجارب الأمم المتقدمة في تنفيذ برامج المساعدة ، كثيرا ما تشكل العقبة الكأداء أمام حاجات الشعوب وتطلعاتها الى الحياة الأفضل .

كما اننا على يقين بأن شعوب العالم الثالث ومن بينها شعوب الأمة العربية بتلايينها ، المائة والثلاثين ، سوف تنال نصيبا عادلا في جميع برامج الاستثمارات والمساعدات التي تعتمده الدول ذات الفواض النقدية استثمارها ، كيما يصبح كل جزء من أجزاء عالمنا المترابلا عنصرا ايجابيا نشيما في الاقتصاد العالمي وليس عيبا عليه . ومن شأن ذلك أيضا أن يزيل الادعاء بأن هنالك أموالا بلا شعوب وشعوبا بلا أموال . فالأمة العربية ومعها شعوب العالم الثالث قادرة على استثمار نسب كبيرة من أية فواض لمصالحها ولصالح الاقتصاد العالمي بوجه عام .

ان التنمية الاقتصادية والتعامل الدولي السليم يفترض وجود نظام دولي للسلام القائم علي العدل في كل بقعة من بقاع العالم . ولا يمكن أن تفكر الشعوب بمفاهيم الحياة الطبيعية التي ننشدها وتتحدث عنها مادامت تفتقر الى الأمن والطمأنينة والسلامة القومية لشعوبها وفي أوطانها . يضاف الى ذلك ماتعاني منه بعض الشعوب من تمييز عنصري معين يخالف جميع القيم المتحضرة ويشكل وصمة في جبين كل دولة أو شعب يسمح لنفسه بممارسته .

أقول هذا لأنني أمثل بلدا هو جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير الذي تعرضي ومازال للعدوان في وطنه وأمنه وسلامه أراضيه . ولقد كان للأردن من ذلك نصيب وافر .

ان جدول أعمال هذه الدورة التاسعة والعشرين يحفل ببنود عديدة متعلقة بالشرق الأوسط . هي في حقيقتها وجوهرها تفرعات لقضية أساسية واحدة هي العدوان الصهيوني في فلسطين وامتدادات ذلك العدوان عبر ربع القرن الماضي بحيث شمل أراضيه وشعوب بلدان عربية أخرى مجاورة .

أما مثل في جدول الأعمال البند التاسع والثلاثون الخاص ببرنامج وكالة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى . ولا أعتقد أن أحدا يجادلني عندما أقول أنه من أقدم ان لم يكن أقدم بند في تاريخ الأمم المتحدة منذ قيامها . والمأساة فيه أنه يتعلق بمصير مليون زئحف من البشر مازالوا يعيشون حياة التشرد والحرمان والآلام الجسدية والنفسية نتيجة اجلائهم القسري عن وطنهم منذ عام ١٩٤٨ .

وتتلقى الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت هذا البند أيضا تقرير لجنة التوفيق الدولية التي جهدت في مطلع الخمسينيات بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية للوصول الى حل عادل ودائم لقضية فلسطين على أساس تنفيذ جميع بنود قرارات الجمعية العامة في هذا الشأن .

ولقد توصل جميع الفرقاء المعنيين بما فيهم اسرائيل الى اتفاق جرى توقيعه بالأحرف الأولى فيما عرف بروتوكول لوزان . ولكن اسرائيل تراجعت عن توقيعها ورفضت اقراره وبالتالي أصغرت فرصة تاريخية لحسم هذا النزاع وما انبثق عنه من حروب ومآسي خلال ربع القرن الماضي . وهناك البند الحادي والأربعون الذي يعالج اجراءات اسرائيل التعسفية ضد سكان المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ من حيث اهدارها لحقوق الانسان واجراءاتها المنظمة لاقتصاص الأرض وتغيير المعالم والتكوين .

وإذا كان اهدار حقوق الانسان عملاً مشيناً لا يطيقه العالم الحديث مهما كانت الأسباب التي يتذرع بها أولئك الذين يؤمنون بأن الغاية تبرر الوسيلة ، فان هنالك اهداراً مماثلاً لحقوق الانسانية يتمثل في عبث اسرائيل المستهتر بتراث حضاري يتد عمره على مدى ألفي سنة . فهذه هي مدينة القدس الشريف تعبت في تراثها الحضاري والمعماري والتاريخي والديني معاول الهدم والتدمير والتفسير والتشويه ، غير عابئة بقدسيته وجلالها التي تمثل أعرق تطلعات البشرية الروحية فوق أرض السلام .

وهناك بند واسع وعام تحت عنوان " الحالة في الشرق الأوسط " وهو ليس الا كناية عن القول بأن اسرائيل التي شنت عدواناً شاملاً على ثلاث دول عربية هي الأردن وسوريا ومصر عام ١٩٦٧ ، مازالت سادرة في هذا العدوان باستمرار احتلالها لمساحات شاسعة من الأراضي العربية . ومع أن حرب تشرين أول / اكتوبر ١٩٧٣ كانت تذكيراً لاسرائيل بأن عدوانها التوسعي واغتصابها لأراضي الغير لا يمكن الا أن يولد انفجاراً ، فانها عادت الآن تجرأ أقدامها من جديد وتعلن على العالم انها مصممة على الاحتفاظ بهذه البقعة أو تلك من أوطان الدول العربية المحتلة وانها ستسحب قليلاً من هنا وقليلاً من هناك ولكنها ستحتفظ بما يحلو لها من الأراضي والأوطان والحقوق وفق مشيقتها وأهوائها ، ودون اهتمام جدي بما يعني ذلك كله من تدمير لا مكانيات اقامة سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط كما نصت على ذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ان نظرة تاريخية عابرة الى الوراء تكشف لنا بوضوح كيف أن ما حدث عام ١٩٦٧ لم يكن الا خطة مدبرة ومحسوبة . وإذا كان هنالك من يشك في ذلك فلينظر كيف أتمت اسرائيل تنفيذ



مخططها عندما قامت عام ١٩٦٧ باحتلال القدس والضفة الغربية للأردن وغزة ، وضمت في تذييب وامتصاص الأراضي بالاضافة الى احتلالها ، وكيف أنها ترفض اليوم انسحابا حقيقيا من هذه الأراضي المحتلة على الرغم من تعهدات الدول العربية المعنية " الواضحة والاكيدة " بقبول السلام ضمن إطار قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ وقرار ٣٣٨ المنبثق عنه والمؤكد له . فمانا تبقى لاسرائيل من حجة في رفضها التخلي عن الأراضي التي احتلتها بقوة السلاح عام ١٩٦٧ .

وهناك أيضا البند ١١٢ تحت عنوان " مسألة فلسطين " وهو كما هو واضح مبادرة لرد القضية الى أصولها وجوهرها بعد أن أسدل عليها الستار أكثر من عشرين عاما كان بحثها فيها مقتصرا على جوانب متفرعة عنها مثل قرار ١٩٤٤ ، الفقرة ١١ الذي أقرته الجمعية العمومية عام ١٩٤٩ مؤكدا حق الفلسطينيين في العودة الى وطنهم وأرضهم وممتلكاتهم والتعويض عليهم ان اختاروا عدم العودة . ولا حاجة الى تذكير هذه الجمعية العامة الموقرة أن القرار المشار اليه ، كغيره من القرارات ، مازال حبرا على ورق تكسوه طبقة كثيفة من الغبار والاهمال واللامبالاة ، لأن اسرائيل أرادت له أن يكون كذلك ، ووقفت الجمعية العامة عاجزة مكتوفة اليدين مغلوطة على أمرها .

ان البنود التي أشرت اليها سوف تبحث بتفصيلاتها الدقيقة عندما يحين وقت مناقشتها . ولكنني أرى من واجبي في إطار هذه المناقشة العامة أن أحدد موقف الأردن تجاهها بكل وضوح .

أولاً : ان الأردن ييؤيد دون تحفظ ، شأنه في ذلك شأن كافة شقيقاته العربيات ، بـل شأنه في ذلك شأن جميع دول العالم المؤيدة للحق والعدل ، استعادة كافة حقوق الشعب الفلسطيني .

ثانياً : ان حقوق الشعب الفلسطيني تعرضت للانتهاك الصارخ منذ عام ١٩٤٨ ، عندما أجليت غالبيتها عن أرضها ووآنها . وانتهكت حقوق هذا الشعب مرة ثانية منذ عام ١٩٦٧ عندما احتلت اسرائيل اراضي عربية شاسعة يقطنها مايزيد على المليون .

ان حقوق الشعب الفلسطيني هذه لا تسترجع بطبيعة الحال في غير أرضه وعلى ترابه الوآاني وفق مبادئ ميان الأمم المتحدة وقراراتها ، وذلك بتمكينه من العودة الى وانه ورفع الاحتمالات عنه .

ثالثاً : ان واجب الاردن التاريخي والقوي والادبي المباشر هو بذل كل ما يستأيج بالتعاون مع اخوته العرب لاستعادة الاراضي التي احدثت نتيجة النكسة الكبيرة التي أصابت الدول العربية عام ١٩٦٧ .

ان هذا ال واجب ينبع من التزامه القومي ومن علاقته الخاصة بالشعب الفلسطيني وآامنيه وآماله . فبعد نكبة عام ١٩٤٨ التي حلت بالشعب الفلسطيني وفقدانه لأربعة أخماس وانه قامت بين الضفة الشرقية للأردن والضفة الغربية وحدة لوعية ضمن امار المملكة الأردنية الهاشمية . ولقد استمرت هذه الوحدة وترسخت حتي عام ١٩٦٧ عندما تمكنت اسرائيل من احتلال الضفة الغربية بكاملها مع باقي الأراضي العربية المحتلة الاخرى .

وسيوامل الأردن جهوده لتحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل وتمكين ابنا فلسطينيين من تقرير مصيرهم بأنفسهم وعلى أرضهم شأن الاردن في ذلك شأن سائر الدول العربية .

وأود هنا أن أؤكد أن العقبة الوحيدة التي تحول دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه هي الاحتلال الاسرائيلي و تعنت اسرائيل ووقوفها بعناد أمام تطبيق مبادئ وقرارات الأمم المتحدة .

وعلى مقربة من مناطقتنا تقع جزيرة قبرص بطائفيتها اليونانية والتركية اللتين تربطانا بشعبيهما العريقين اوشق عرى الصداقة والمحبة . لقد جزع شعبنا كما جزع كل شعب محب للشعبين للكارثة

الأهلية التي حلت بهذه الجزيرة الصغيرة الجميلة، وان حكومتني لتقديم أحر التعازي للضحايا الأبرياء الذين لا قوا مصرعهم من أبناء الطائفتين . كما أن الاردن يأسف للدمار الذي حل بموافق واقتصاد الجزيرة مؤملا أن يتعاون المجتمع الدولي بعد أن يتم التوافق واحلال السلام في ميد العون لقبرص حتي تتمكن من اعادة بناء نفسها وازالة ما حل بها من دمار .

ان انفجار الوضع في قبرص وان كان سببه المباشر اخطا ارتكبتها قلة من الناس لم يقدرها عواقب خباياهم ، ليدل دلالة قابعة على أن النوم على الازمات وترك النار تغلي تحت الرماد وعسدم المبادرة الحدية الى معانحة وحسم خلافات ووهيرية كما هي عليها الحال في قبرص ، هو أكثر السياسات قصورا وأشدّها خطورة . لأن الزمن لا يحسم المشاكل وانما يزيدّها تأججا ولعل ما حدث في قبرص سيكون عبرة للذين يتركون الأمور سادرة في منطقة الشرق الاوسط المتأججة ، أما عبرا في الرؤية البعيدة أو تقاعسا في الارادة أو الاثنين كليهما .

ان الاردن بأبيعة الحال يؤيد المحافظة على استقلال قبرص ووحدة ترابها وان يكون ذلك قائما على أساس احترام حقوق ومصالح الطائفتين من سكان الجزيرة . واننا لنرجو وبكل اخلاص أن يوفق زعماء الطائفتين اليونانية والتركية في التوصل الي حل يؤمن مصلحة وسلامة شعبيهما دون السماح للمصالح المتضاربة في العالم ان تتدخل بينهما أو تعقد اتفاقهما .

لقد تابع الاردن بارتياح عميق استمرار سياسة الوفاق التي كانت شعارا رئيسيا في مناقشات الدورة الثامنة والعشرين في العام المنصرم وعلى الاخص بين الدولتين الكبيرتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في مجالات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . ولكن هنالك ، وكما لاحظ الدكتور كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة ، خطارا متزايدا من استمرار انتشار القدرات النووية بين أعداد متزايدة من دول العالم ، خاصة وان الفرق بين القدرات النووية للاغراض السلمية والاغراض العسكرية هو فرق غير ذي شأن .

ومن المدير بالذكر أن هنالك الآن حوالي اثنتي عشر دولة لها القدرة على أن تصبح دولاً نووية ولما توقع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية . وهنالك دول وقعت عليها ولكنها لم تبرمها . ويتوقع ان يتضاعف هذا العدد في خلال أعوام قليلة .

ان من واجب الأمم المتحدة وخاصة الدول الكبرى أن تبذل كل ما في استطاعتها وقبل فوات الأوان لكي تضع نظاما صارما وفعالا لمنع انتشار الأسلحة النووية . ولا يمكن أن يتم ذلك الا على اساس المساواة في المعاملة بين دول كل منطقة من مناطق العالم . فاذا سمح لدولة ما أن تمتلك سلاحا نوويا سواء بالسكوت أو بالتساهل فانه يصبح من المتعذر اقناع دول المنطقة الأخرى التي تشعر بهذا الخطر الرهيب مسلحا فوق رأسها أن تمتنع عن امتلاك مثلها على مر الأيام . وهنا يكمن الخلل على السلام العالمي بمجموعه .

ان الأردن ليؤيد تأييدا مللحا الاقتراح الخاص باعلان منطقة الشرق الأوسط وجنوبي آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية أسوة بما تم في امريكا اللاتينية ، والاهتمام المتزايد باعلان أفريقيا منطقة خالية من هذا السلاح المدمر . ولا يمكن أن يتم ذلك بفعالية وجدية الا اذا انضمت اليه كل دولة من دول هذه المناطق دون استثناء .

ان العالم اليوم يحتاج مرحلة من أخطار المراحل في تاريخ الجنس البشري . انها مرحلة مفعمة بكبار الآمال لشعوب العالم كافة كما أنها مذحونة باخطار لم يسبق لها مثيل من حيث اتساعها وعمقها ونتائجها المدمرة . وهناك شعور يسود أوساطا كثيرة بان تلك الأخطار قد تكون حتمية لا مـرد لها .

ان مثل هذا الاغراق في التشاؤم ليس له مبرر ، لأننا نستطيع اذا توافرت النيات الحسنة والمنطق السليم والتجرد من الأنانيات الضيقة أن نعالج كل مشكلة من المشاكل التي تبدو الآن صعبة أو مستعصية .

والأردن كجزء لا يتجزأ من عالمنا العربي يؤمن بأن الوقت قد حان لكي يتاح لمنطقة الشرق الأوسط أن تستغل مواردها البشرية والمادية وتنميتها في نهضة كبرى تستعيد بها تراثها الحضارى العريق الذى هو مهد الحضارات وأن تسهم في اغناء الحضارة الحديثة بكل طاقتها وامكانياتها وقواها الكامنة الخلاقة .

ان أمتنا تتالع بتصميم الى أن تصبح ، جنبا الى جنب مع سائر شعوب الأرض ، قوة ايجابية في صنع الحاضر والمستقبل ولا تطيق أن تظل قضاياها بنودا كثيفة في جدول أعمال كل دورة من دورات الأمم المتحدة كما هو دأبها منذ قيام هذه المنظمة الدولية .

ان قدرات هذه الأمة مازالت مبعثرة أو معاملة على امتداد سنوات طويلة بسبب اضرارها  
بهجمات عدوانية غير محدودة ، هي بالتالي فريدة من نوعها من حيث تعارضها مع آماني شعوب  
العالم أجمع في الحرية والتقدم والتعاون الدولي بغير حدود .  
من هنا فان واجب الأمم المتحدة لا أن تقف بجانب الحق والعدل فحسب بل أن تعمل  
بحزم على تمكين الشرق الاوسط من أن يصبح منطقة سلام وتقدم وعدل لصالح البشرية  
جميعاء .

ان التطور الأخير للحالة الدولية أثار آمالا كثيرة ، فهناك اتفاقات السلام والتعاون التي أبرمت في أنحاء العالم ، وقيام الحوار لمزيد من المساواة والعدالة في العلاقات التجارية والتعاون بين الدول الغنية والدول النامية أثناء الدورة السادسة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول المواد الاولية والتنمية ، وانتصار القوى التقدمية في بعض أجزاء العالم ، مثل حركة ٢٥ نيسان / أبريل الماضي في البرتغال ، وانتصار الشعب البرتغالي على الفاشية واتفاقات الفصل بين القسوات في سيناء والبولان من أجل إيجاد سبيل لتسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط ، كل هذه أحداث تدل على مرحلة هامة في نضال تحرير الشعوب .

ومع ذلك فاذا كنا نغتنب لهذا التقدم الذي تم فينيغي أن نعترف أن هناك مواطن توتسر مازالت قائمة حتي الآن .

ففي الشرق الأوسط فان اتفاقات الفصل بين القوات لا تمس جوهر المشكلة ومن هنا يتعين علينا أن نفعل الكثير للتوصل الى سلام عادل ودائم في هذه المنطقة . كما أن أي حل للسلام لا يدخل في اعتباره مصير الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة لا يكون قد استجاب لمعطيات المشكلة الأساسية الماثرة في هذه المنطقة .

وحيثما نتحدث عن فلسطين فاننا لا نعتقد اننا نتحدث عن موضوع مطروق كرسنا له مراحل كثيرة من التاريخ . ان قلوبنا وتأبيدنا واحترامنا غير المشروط يستحقه هذا الشعب شعب الشهداء من حقبة القمع والنهب ، هذا الشعب الذي يريدون أن ينكروا عليه حق الحياة . وفي البحر الأبيض المتوسط فان قبرص كانت مسرح مواجهة دامية ، وكما قلنا هنا وفي محافل أخرى ، فان الشعبون الداخلية لكل دولة يجب أن يسويها شعبيها ، دون أي تدخل خارجي ، وهذا المبدأ يجب أن يابق في حل المسألة التي تعيشها قبرص .

ان جنوب شرق آسيا مازال مصدر شغل شاغل للجماعة الدولية لان الحقوق الاولية للشعوب الموجودة هناك ، مازالت مصدر مساومات كما أن فرص السلام تجد من يفسدها هناك .

ان عناد نظم ينوم بن ، وسايجون ، في مواجهة قوى التحرر تبعدنا عن كل تفاؤل ، ان هؤلاء الذين يؤيدون لون نول يجعلون من كمبوديا بموان توتر ويجب أن يوقفوا كل مساعدات لنظام حكمه كوسيلة لوضع حد لهذه الحكومة .

\*

وفى فيتنام فان الوضع مازال حرجا ويتطلب حلا قبل أن يفوت الأوان وان الآمال التى أثارته  
اتفاقات باريس تتهاوى كل يوم فى مواجهة الانتهاكات الوحشية والتكررة من جانب ناام الحكم فى  
سايجون الذى مازالت تؤيده بعض الحكومات ضد قوى التحرر .

وفى شبه جزيرة كوريا كما قيل وتؤكد دائما من جانب شعب كوريا ، فان التوحيد يجب أن يتم  
دون أى تدخل خارجى ، وعلى هذا فان الأمم المتحدة يجب عليها أن تسحب جميع القوات المرابطة  
تحت علمها فى جنوب كوريا ، لأن الابقاء على هذه القوات يتعارض مع حقوق وأمانى شعب كوريا  
ولن يسهم فى تقريب هذا الشعب من وحدته الوطنية .

هذه كلها أوضاع وحالات لها نتائج ثقيلة تؤثر على آفاق السلام ، والسلام لا يمكن  
أن يدوم الا اذا كان قائما على أساس متين من العدالة ، لأنه بدون العدالة فان العالم يصبح  
كبناء أقيم على الرمال ومن ثم فانه سوف يتهاوى من أدنى هزة .

وفى هذه المرحلة من المناقشات اسمعوا لى أن أضم صوتى الى صوت زملايى الذين سبقونى  
لكى أوجه لكم تهانى الحارة لانتخابكم ، وأعرب لكم عن ارتياحنا العميق ونحن نراكم تقومون بهذه  
المهمة السامية رئيسا للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . ان كفاءتكم وخبرتكم الكبيرة ،  
ومعرفتكم الواسعة بالمشكلات التى تشغل مناعتنا اليوم فاننا متأكدون من أن رئاستكم سوف تجعل  
هذه الدورة مكللة بالنجاح .

ولا يفوتني هنا أن أشيد برئيس الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة صاحب السعادة السيد بينيتيس من اكوادور الذي قام بمهامه بكفاءة وتضحية وشعور تام بالمسؤولية . ونود أخيرا أن ننتهز هذه الفرصة لكي نجدد للأمين العام لمنظمتنا السيد / كورت فالدهايم تقديرنا السامى للجهود التي بذلها في سبيل تحقيق التفاهم بين الشعوب والسلام والعدالة في العالم واننا نتعاطف معه ونؤيده .

فمن الطبيعي أن نشعر بالاغتيال لا نضمام جمهورية بانغلاديش الشعبية وغرينادا الى أسرة الأمم المتحدة ، ان حصولهما على الاستقلال ودخولهما الأمم المتحدة يمثل انتصارا جديدا للمثل العليا التي تدافع عنها منازمتنا ، كما أنه تأكيد لحق الشعوب في تقرير مصيرها وفي الاستقلال ، وسوف نتعاون تعاونا وثيقا مع وفدى هذين البلدين .

ان وفد بلادي لا يجد الكلمات التي يعبر بها عن اغتياله لا نضمام جمهورية غينيا بيساو الشقيقة الى الأمم المتحدة ، ولقد نادى منذ عدة سنوات شعبي حكومتى بهذا في محافل عديدة سواء في الجمعية العامة للأمم المتحدة أو في المؤتمرات الدولية الأخرى ، ولم نفقد الأمل في تحقيقه من كل قلوبنا . ان مثل هذه المشاعر هي مشاعر التضامن الفعال التي تربط شعوب أفريقيا ، واننا نؤيد تماما الحزب الديمقراطي لغينيا الذي قدم تأييده دائما لغينيا بيساو .

وانني أشعر بمشاعر عميقة وأهني انتصار الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر وهذا تأكيد لاستقلال بلاده ، ومن حقه فعلا أن يمثل شعب غينيا بيساو التي انضمت الى الدول صاعدة السيادة في منازمتنا ونحن نعرب عن امتناننا لجميع هؤلاء الذين لم يدعروا وسعا في تأييد هذا البلد الأفريقي ، وان استقلال غينيا بيساو كان عملا مأساويا .

ومن بين شهداء القضية المقدسة ، هؤلاء المناضلين الأحياء أو الأموات تأتي ذكرى شخصية مجللة في النضال العالمي من أجل تحرير الشعوب وهي شخصية تعرفها جميع اللقاءات الدولية ، انه رجل استراتيجية لا مثيل له ورجل دولة ذي آفاق لماحة انه اميلكار كابرال الذي نحياه ونحبي ذكراه في خشوع .



ان الأمم المتحدة عليها أن تفعل الكثير من أجل غينيا بيساو، فعليها الزام بأن تقوم بنضال دائم حتى تبقى لمصالح الشعوب الأولوية في جدول أعمال جميع الأنشطة التي يتخذ بشأنها قرارات في هذا المحفل الدولي ..

ان التطور الذي حدث في البرتغال يؤكد بوضوح عدالة النضال وحروب التحرير الوطني ، واستمرار الضغط الذي لا يعرف الكلل من أجل التغلب على ظلام الليل ، ان العملية التي تقوم بها حركات التحرير فتح في تاريخ البرتغال صفحة جديدة ، وعهدا جديدا ، وهذا يرجع الى القوى التقدمية في هذا البلد ، فهم الحلفاء الطبيعيون للشعوب الأفريقية .

ان اديلاكار كابرال كان على حق حين قال انه عن طريق نضال التحرير ، فان الأقاليم البرتغالية الخاضعة للسيطرة البرتغالية حينما تتحرر سوف تحرر البرتغال من الفاشية ، وان التجربة قد علمتنا أن حركات التحرر أكثر من مستعدة لكي تتحمل مسؤوليتها وخاصة في وقت أصبحت فيه الثقة والمسؤولية ضرورية لوضع حد لقرون الاستعمار ووقف أعمال الموت والقمع .

وانا كان حقيقيا أن حركة القوات المسلحة والشعب البرتغالي في مجموعه قد ألقت بالفاشية الى حيث لا رجعة ، فمن الحقيقي أيضا أنه عن طريق تنظيم المقاومة فان شعوب الأقاليم تحمت السيطرة البرتغالية قد أثبتت للبرتغال وللعالم عن ارادتها التي لا رجعة فيها لانها العبودية .

ولكي نحافظ على الاتفاقات التي ابرمت بين فريليمو والبرتغال وهي اتفاقات تعهدت عن طريقها الحكومة البرتغالية بأن تضمن أمن ووحدة وسلامة أراضي موزامبيق لكي تقوده في النهاية الى الاستقلال في ٢٥ حزيران / يونيو سنة ١٩٧٥ . واننا نجد أنه من المهم على الدولة الضامنة والمجتمع الدولي ألا يغيب عن أنظارهم أن أنصار الاستعمار الذين كانوا أساسا للأرهاب الذي عرفناه في لورمينسو مايكوسى وفي الأنحاء الأخرى من هذا البلد ، هؤلاء الأنصار لن يتردوا اذا ما واتتهم الفرصة عن محاولة جعل أفريقيا تعاني كما عانت في عام ١٩٦٠ وفي عام ١٩٦٢ وفي الواقع فان الحماية والتواطؤ الذي يلقاه دعاة الحرب في الأوساط المؤثرة في ساليبوري وبرتوريا لاتدعونا الى الامتنان .

وفيما يتعلق بموزامبيق وأنجولا وجزر الرأس الأخضر وساوتوي وبرنسيب فليست هناك الا حقيقة واحدة هي التي يجب أن تسود وهو الاستقلال العاجل والتام ، وكما قال الرئيس سيكوتوري فان

الحرية لا يتم المساومة عليها ولكنها حق مشروع ، وإذا كان مقام به الضباط الشبان في البرتغال يعبر عن الأمانى المشروعة للشعب للقضاء على الفاشية ، فان اليمين البرتغالى عن طريق مناورات معروفة ينوى أن يفسد ولو جزئيا الانتصار الذى حققه الشعب البرتغالى ، وكان نتيجة لانتصار الشعوب الأفريقية فى أرض النضال ، وفى الحالة الجديدة فاننا نعرف أن الشعب البرتغالى ينأى نفسه فى أحزاب سياسية بغية تحقيق ديمقراطية كاملة .

واننا نؤكد أن المرحلة الحالية للنجاح نجاح مكافحة الاستعمار تدل على أنها مرحلة بداية النهاية ، ولقد اعتبرناها عطية مجابهة يؤدى أى نجاح فى قطاع فيها الى نجاح فى القطاعات الأخرى .

ذلك أن السلام والحرية لا يمكن أن ينفصل أحدهما عن الآخر ، ومن هنا فنحن لا نستطيع أن نقبل حالة يحدث فيها تقدم من ناحية ، وفيها ركود من ناحية أخرى ، فبعد التفسير الجذرى الذى حدث فيما كان يسمى بالمستعمرات البرتغالية فان طاقاتنا وامكانياتنا يجب أن تتجه الى زبابوى وتاميبيا والفصل العنصرى فى جنوب افريقيا حيث الامبريالية الدولية التى تتكشف مزيدا من الموارد الطبيعية والامكانيات الاقتصادية فى هذه الأراضى ، وترتكب جرائم قتل الأشخاص وتجعل من الشعوب الأفريقية هناك مواطنين لا حقوق لهم .

ان أفريقيا لن تدهش اذا ما حدث تقسيم في الجنوب الأفريقي ، في نفس الوقت الذي ينبغي فيه أن تحصل موزامبيق وأنجولا على استقلالهما .

ونحن واعون تماما لما يحدث في هذه المناقشة الاستراتيجية حيث المصالح الاقتصادية الدولية والاهتمامات العسكرية لبعض الدول الكبرى في المحيط الهندي لا تكف عن جذب انتباه هذه الدول من أجل تقسيم الدول الناشئة حديثا . ان هذا التقسيم سوف يضر بتوازن أفريقيا وليس على سبيل الصدفة انه في كل مكان تولي وجهنا نجد ان نفس القوى التي تؤيدها نفس العواصم تحاول أن تستمر في سيطرتها على هذه الأقاليم الاستراتيجية .

وما أن تولي العسكريون البرتغاليون السلطة حتي قامت مناورات امبريالية جديدة تريـد أن تمنح شعوب الأقاليم المسماة بالبرتغالية من الحرية ، ان تشكيل جبهة التحرير (كابنده ) وهي جبهة لا تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية تعتبر جزءا لا ينفصل عن الاستراتيجية الامبريالية الجديدة التي تذكرنا بتراجيديا كاتنجا وبيافرا .

ان الامبريالية لن تقبل هزيمتها بارتياح في هذه الأقاليم وسوف تحاول المستحيل لكي يعود ثانية عن طريق اتباعها أن حكومة جمهورية غينيا التي تتضامن مع نضال شعب أنجولا البطل ومسح حركة تحرير أنجولا تندد بمثل هذه المناورات وتندد أيضا بالمجموعة الفاشية في البرتغال وحلفائها الامبرياليين من حلف الأطلسي ، وتحملهم مسؤولية هذه الحالة .

واننا نوضح موقنا في المسألة الاستعمارية حتي تستطيع افريقيا أن تحمي نفسها وتواجه الأخطار متعددة الأشكال .

وساعدو للحديث عن مسؤولية الأمم المتحدة ، ومن المؤسف أن نلاحظ أن ناميبيا حيث يتدهور الوضع فيها باستمرار وأن هذه الأحوال تترجم فشل منظمنا نظرا لقيام مصلح امبريالي مستغل هناك ، وفي ناميبيا فان وصاية المندوب السامي سوف تنتهي دون وجود أي تحسن للوضع القائم هناك ، وهذا يكفي لكي نشير الى ما يجب أن تقوم به منظمة الأمم المتحدة في حزم اذا كان من الضروري لهذه المنظمة أن تحافظ على سلطاتها وعلى معزاهها .

واننا ان نتحدث عن الوضع على باول قناة موزامبيق ، وفي الثالث الجنوبي من أفريقيا فاننا نتحدث عن الوضع على شواطئ المحيط الهندي حيث يعيش شعب مجموعة جزر الكومور ونأمل أن يعيش دون رؤية تبعية في ظل وحدته وسلامة أراضيه .

وفي هذا الصدد فهناك اعلان ٢٦ آب / أغسطس الماضي . من جانب الحكومة التي تتولي ادارة هذا الاقليم ، اقليم الكومور وهو بيان ينص على الاستفتاء الشعبي بشأن استقلال الكومور ولكي نابق هذا الاعلان يجب علينا أن نعيد جميع أهالي الكومور الموجودين خارج البلاد قبل بداية هذا الاستفتاء .

واننا نأمل أن تتم تصفية الاستعمار في الكومور يجب أن يحدث هذا أيضا في الصومال المسمى بالفرنسي .

ان الصحراء المسماة بالاسبانية مازالت مشكلة تشغل بال الدول الأفريقية وجميع الشعوب المحبة للسلام والعدالة ولذلك فان وفد بلادى يشعر بالاغتيال بروح التفهم الكبيرة التي اعرب عنها الأخوة من المغرب وموريتانيا أثناء حديثهم عن هذه المشكلة .

ان افريقيا تعتمد على الحكمة المعتادة لمحكمة العدل الدولية ليجاد حل عادل لهذه المشكلة . ومع ذلك فان جمهورية غينيا المخلصة للمثل العليا وللعدالة التي تحرك جميع الشعوب ومخلصة لتصميمها الذى اكدته دائما بانها لن تتسامح في احتلال أجنبي لأى قارة من أرخب القارة سوف تعمل الى جانب الشعوب المحبة للسلام لكي تقتنع الحكومة الأسبانية بأن الوقت قد حان لكي تعود للصحراء حريتها التي صورت منذ وقت اويل ونحن على يقين من أن الحكومة الأسبانية اذا ما فعلت ذلك فسوف تسير في طريق التاريخ وتضمن بذلك مستقبل مصالحها حين يعود هذا الاقليم حرا ويقرر مصيره بنفسه .

يسرنا أيضا أن نذكر أننا نشارك جميع الدول المطلة على المحيط الهندى رغبتهما في أن يكون منطقة سلام ، وفي هذا الصدد وطبقا للقرارات ٢٨٣٢ و ٣٠٨٠ والتي تقضي بأن الجمعية العامة تطلب من الدول الكبرى أن توقف عملية التصعيد وتوسيع وجودها العسكرى في المحيط الهندى ، بحيث تزال من هذه المنطقة جميع القواعد والمنشآت العسكرية ، وان تتعاون في هذا الصدد مع اللجنة الخاصة التي أنشئت بناء على القرار ٢٩٩٢ . ان وفد بلادى يؤيد تأييدا تاما النداء الموجه من الدول المطلة على المحيط الهندى الى الولايات المتحدة وبريطانيا حتى تعدل عن مشروع توسيع نطاق القاعدة البحرية الجوية في جزيرة دييجو جارسيا بل ويجب ازالتها من أجل مصلحة السلام وأمن شعوب هذه المنطقة .

وفي نفس الاطار فان جميع الدول الكبرى فرادى ومجموعات يجب أن تنهي سعيها وراء مناطق النفوذ الذي أدى الى انتشار القواعد العسكرية عبر العالم ، وان هذه الحالة لن تحل المشكلات المطروحة عن طريق التنافس بين الدول الكبرى ولكنها سوف تفسد السلام والأمن الدوليين ، خاصة وأننا في حاجة الى دعمها أكثر من أى وقت مضى . ذلك أن شعوب العالم الثالث في حاجة الى شن المعركة من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي فس ظل السلام والتناسق .

ان الأحداث التي طرأت في أفريقيا وخاصة في الأقاليم التي تديرها البرتغال تشير الى أن استقلال الشعوب المستعمرة عطية حتمية وان احترام هذه العملية هو ضمان أكيد لتحسن العلاقات الدولية في هذا الاتجاه الذي يسمح بتأور وتنمية المجتمع العالمي لتحسن العلاقات في الطريق الرشيد السلمي لان التاريخ لم يصنع بالنوايا والوعود ولكن عن طريق الوقائع الملموسة التي تنسج تاريخه وتأوره نحو تحقيق مصير كل شعب مناضل .

اذا كنا نعرب كيف نتذكر فاننا نعرب أيضا كيف نأمل واننا مازلنا مفتحين لجميع تيارات الفكر في جهودها ومساعدتها ما دامت تحقق كرامة الانسان ولذلك فاننا نعتقد أن الانفراج ليس اغراء من أجل المصالح الخاصة ومن هنا فنحن نحبيه كظاهرة لتأكيد التفاهم الانساني .

اننا نريد السلام والتنمية لنا وللاخرين ، ونأمل في الرخاء للجميع . ان العالم الثالث يرغب في ذلك ويؤكداه خاصة لما عانىنا من مرحلة ما بعد الحرب .  
واننا ان نخرج بالدروس التي أتاحتها لنا اجتماعات كراكاس فاننا نرى فيما يتعلق بالمشكلة الخاصة والتنمية بوضع نظام للأعماق البحرية . ان من مهامنا أن نؤكد أن السيادة الوانيسية للدولة لها مجالات واسعة ومن الجدير بالملاحظة أن سيادة الدولة تابق على المجال القارى والمجال الجوى ، والحماية القانونية لهذا النظام لها أهمية كبرى سياسيا واستراتيجيا والانسانية للمجتمع الدولي فان تحديد المياه الإقليمية التي تمارس عليه الدولة سيادتها اصبح يشغل بال الدول والمجتمع الدولي .

وان جمهورية غينيا فيما يتعلق بها قد حددت منذ عام ١٩٦٤ منطقة مياهها الإقليمية التي تعتبرها منطقة لها تأثير مباشر على امنها وعلى تنمية اقتصادها . وفي هذه المياه الإقليمية قمنا بتنقيحات عن مواردنا الطبيعية وبدأنا نستغلها في إطار الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفي نفس الوقت الذي بدأنا فيه هذه الاكتشافات من أجل تنميتنا الاقتصادية السريعة، فاننا نجد حركة تنظيم من جانب بعض الدول تحاول أن تخفض من المجال المائي للدول .  
ان جمهورية غينيا تؤكد من جديد أنها لن تخفض تحت أى ضغط ولأى سبب كان الحدود الأدي وهو ١٣٠ ميل بحرى لمياهها الإقليمية .

ومع ذلك فاننا ان ندرك ضرورة المواصلات والتبادل التجارى الدولي فان غينيا سوف تمنح للدول الأخرى وللأشخاص المعنويين والابيعيين الذين يدايون ذلك سوف تمنحهم حرية الملاحة ، كما أنها ستسهل وضع الكابلات البحرية ، وأنابيب البترول ، واننا نذكر بان دولتنا لم تقف عائقا بلقا في وجه حرية الملاحة في مياهها الإقليمية اللهم الا في حالات خاصة حيث كانت هناك قوارب القرصنة التي تحاول نهب ثرواتنا . اذا لم يكن من حقنا أن نحمي مستقبل شعبنا فاننا ندرك تماما التكافل الاقتصادي لجميع الدول وندرك ايضا ان مصيرنا مرتباً بمصير الانسانية .

ان الدورة السادسة الخاصة للمعوية العامة للأمم المتحدة حول الموارد الأولية والتنميسية تعتبر منعافا حاسما في تاريخ منظماتنا ولقد استمعت الى ممثلين من الدول النامية الذين عبروا عن أنه بالرغم من جهودهم في مجال التنمية بدون من يوقف في وجههم وفي وجه تصميمهم عن طريق عدم المساواة القائم في العلاقات الاقتصادية الدولية .

ان النظام الاقتصادي الدولي مازال في غير صالح الدول النامية نظرا لتفاقم عدم المساواة القائم في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول المتطورة والدول النامية . ان محاولة تصحيح هذا الاتجاه لم تؤد الى نتائج مرضية ، والصعوبة الرئيسية تكمن في أنانية الدول الأكثر توارا الذين لا يريدون أن يعدلوا عن امتيازاتهم ويفرضون تعديل نظام يشجع رخاء وهم على حساب الدول المنتجة للمواد الأولية ، ان النتائج المؤسفة للعقد الأول للتنمية معروفة للجميع . والعقد الثاني لا يبدو أنه يبشر بأمال جديدة ، والفوضى الناتجة عن هذا التباين في توزيع الثروات يمكن أن يكون لها أسوأ الآثار على التوازن الدولي .

ان الأزمات التي حدثت في مجال الطاقة تشهد بعمق الضيق الذي يمثله الوضع الدولي الحالي ، ان الأزمة النقدية التي نمر بها تضر بالدول النامية بالرغم من أن المسؤولية فيها تقع على عاتق الدول الصناعية التي يجب أن تتحمل وحدها النتائج . وفي هذه الظروف نكون واهمين أن نتوقع اللهم الا اذا حدثت معجزة أي خوف للبلون القائم بين الدول الصناعية والدول النامية . وفي مواجهة نهب الثروات الطبيعية للعالم وزيادة الاستهلاك فان الدول النامية التي توجد لديها المواد الأولية ، الضرورية لبقاء الاقتصاد الامبريالي ، وكميات ضخمة هي التي تستغل بل وتنهب . وان الهوة التي تفصلها عن الدول الصناعية لا تضيق على الإطلاق ولكنها تتسع وتتعمق ، وهذه الدول تدرك ذلك ، وان الحالة القائمة والخبرة الأولية المكتسبة من جانب الدول النامية أثناء نضالها من أجل استقلالها وسيادتها جعلت هذه الدول تعي حالتها كدول بروليتارية ، ولكنها في نفس الوقت متأددة من أنها تستطيع أن تغير كل شيء .

ان المجتمع الدولي على شفا مرحلة جديدة من تاريخه ، وعلينا أن نصحح تصحيحا جذريا النظام الاقتصادي الذي أصبح عتيقا . وكما قال الرئيس سيكوتوري " يجب ألا نعيش الحالة الحالية التي نعيشها ، ولتحقيق هذا التآور ينبغي الثورة " . ومهما كان الانتصار بعيدا فان حتمية سوف تحقق المثل العليا النبيلة .

وهناك مظهر آخر من مظاهر مشكلة التنمية وهو ما تناوله مؤتمر السكان في بوخارست .. ان شعب غينيا الثوري يعتقد أن قيمة الفرد هي الأساس في أي تحول .

وأن عدم التوسع الاقتصادي الذي يجري الحديث عنه ، وعدم كفاية الموارد في مواجهة احتياجات الشعوب هي مشكلات تارحها عدم مواءمة نظم توزيع السلع على شعوب العالم .

ويستنتج من ذلك أن الدول النامية يجب أن يكون سكانها أغلبهم من الشبان وذلك خدمة للتنمية ، واننا نرى أن المسألة ليست مشكلة سكانية ولكنها محصلة التنمية والتخاطب . واستخدام الموارد البشرية وهنا نجد الدوا .

ان الحل التاريخي العادل بالنسبة للدول ذات القوى الانتاجية النامية مازالت عليهم  
أن تخفض من معدل الوفيات وأن تكثف من التعليم والتأهيل المهني والتنظيم العملي للعمل .  
ان الثورة الفنية قد اغتارت أن تجعل الاقتصاد في خدمة سياستها الثورية .



ولذلك فان المشكلات الاقتصادية يجب أن تدرس طبقا للاحتياجات الفعلية للشعوب لأن  
الامبريالية والرأسمالية تنوى أن تستخدم الاقتصاد لا لتحرير الشعوب ولكن لاستغلالها ، وفي  
مواجهة هذه السياسة فان جمهورية غينيا تقول لا .  
في ختام كلمتي فان وفد بلادي يود أن يؤكد ضرورة اعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة  
فهذه الضرورة أصبحت ملحة لاسيما وأن منظمنا كان بها ٥٢ عضوا عند انشائها ، وقد أصبح  
عدد أعضاؤها الآن ١٣٨ دولة ثلاثة أرباعهم من العالم الثالث . ان منظمة الأمم المتحدة أداة  
لخدمة الانسانية ويجب أن يدخل في اعتبارها التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لهذه  
البشرية ، ويجب ألا تظل مؤسسة عتيقة في عالم يتغير باستمرار ولذلك فان جمهورية غينيا لن تكف  
عن أن تندد بحق الفيتو الذي يدل بقاؤه على نقص في الديمقراطية الذي مازال موجودا في  
منظمتنا ، التي ينبغي أن تكون عادلة وديمقراطية .  
ان وفد غينيا المخلص لاتجاهاته السياسية الأساسية ولمثله العليا في الحرية الحق والسلام  
والعدل والتقدم الديمقراطي والاجتماعي سوف يقدم اسهامه الكامل لأعمال هذه الدورة .

السيد / كورتينا موري ( اسبانيا ) ( الكلمة بالاسبانية ) : اسمحو لي أولا باعتباري ممثلا  
لأسبانيا في هذه الجمعية أن أهنئكم لانتخابكم رئيسا لهذه الدورة أن صفاتكم الخاصة معلومة جيدا  
وهي موضع تقديرنا كما أن جهودكم التي لا تكل نحو تحقيق تفاهم أفضل بين الشعوب وخاصة لصالح  
البلاد النامية أمر معروف لنا جميعا .  
وانني أحیی وأهنئ أيضا شعب وحكومة الجزائر وهي بلد عربي تربطنا به علاقات وثيقة  
وتتعاون معه اليوم تعاوننا مشرا .  
وأود أيضا أن أهنئ السفير بينيتسر لمهارته وحكمته في اجازة أعمل الدورة اللثامنة  
والعشرين والدورة الخاصة السادسة .  
ونياية عن حكومة وشعب أسبانيا أرحب بالذول الجديدة التي انضمت الى الجمعية العامة ،  
وانضمت الى منظمتنا وهي غرينادا وبانفلاديش وغينيا بيساو .  
ومنذ البداية أود أيضا أن أعبر عن أسفنا للمأساة التي ألمت بهندوراس ونقدم لها تضامننا ،  
وحكومة وشعب أسبانيا قد أسهمت في تقديم مساعدات لغوثها .

ان العام الذي انقضى منذ الدورة الماضية شهد تحولات خطيرة في العلاقات الدولية المعاصرة ، أدت الى التعديل بعملية تصفية الاستعمار وسهلت عملية حصول بلاد اخرى على حقها في الحياة ، وبذلك قضينا على احدى العقبات التي تقف أمام السلام .

ولقد أوضحت الدورة الخاصة الحاجة الى تغيير النظام الاقتصادي الدولي ، ومن الضروري أيضا أن ننظم استغلال ثروات البحار ويجب ألا تؤدي الخطب الطموحة الى تعطيل ذلك ، ويجب أن تتناسب الجهود المشتركة مع ذلك ، وأن تبعدنا عن مناطق المنازعات ، وبالطبع هناك اتجاه لتدعيم الجهود التي تهدف الى تحقيق تبادل عادل في السلع ، وكان ذلك هو هدف الدورة الخاصة للجمعية العامة حول التنمية والمواد الخام والتي حاولت تحقيق التعاون بين المنتجين والمستهلكين .

فهذه الجهود وغيرها اذا نجحت فاننا بهذا نكون قد اتخذنا خطوة عظيمة في المجتمع الدولي من أجل اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد .

ولن نستطيع البشرية أن تحل المشكلات المتعاقبة . ومن هنا يجب أن نركز على المشكلات المتوارثة ، وهذا ميدان جديد للصراع يحتاج الى جهود متوافرة ومنسقة .

وشهدت أسبانيا في العام الماضي اغتيال رئيس وزرائها ، والذين قاموا بهذه الجريمة برروا جريمتهم بأنهم كانوا لا جئين في بلد آخر .

وهذا يدعو الى التعاون الدولي لمنع الارهاب ومعاقبة الارهابيين الذين يقومون بأعمال التخريب .

فالأعمال الهدامة والعنف كالسلاح السياسي لا يمكن أن يحدث ، حيث أنه يشجع التشاؤم والفرقة بين الجماهير بالرغم من التقدم المادي .  
لذلك فان الحكومات التي تفتقر الى الوسائل الخاصة بحل المشاكل السياسية المعقدة يتجاهلون التعاون ويرفضونه ويفتقرون الى روح تضامن في الحفاظ على السلام والأمن وان اعلان المبادئ الخاصة بقانون البحار والعلاقات بين الدول وفقا للميثاق والقرار ٢٦٢٥ يوضح واجب كل دولة في ألا تسمح بالأعمال الهدامة ضد أي دولة أخرى .  
ولا نستطيع أن نكتفي في المستقبل باعلان مبادئ فقط تحكم الدول ، فلمنع الأعمال الهدامة من أي دولة ضد أراضي دولة أخرى علينا أن نتخذ اجراءات فعالة تمنع مثل هذه الاعتداءات وأن نعرض عقوبات تكفل حماية كل دولة حتى تحترم الالتزامات التي يفرضها عليها القانون الدولي وأن يحترم ذلك الذين يعيشون في أراضيهم سواء كانوا مواطنين أو أجنب .  
هنالك بعض المواقف في يجب أن نجد حلولاً قانونية لها وفي هذا المجال فان التعاون الدولي يفتح طرقاً يجب أن تدرس وتشجع فاننا ما لم نكشف جذور التوتر والمنازعات فان دوافع العنف سوف تستمر .

ان وفد بلادي يود أن يؤكد رأيه في اللجان المختصة في الجمعية العامة .  
السيد الرئيس - حينما نستعرض البنود الدولية والتي تتعلق بأسبانيا فاني أعطي الأولوية للمسائل التي أعلنت الأمم المتحدة رأيها فيها ولهذا فسوف أعرض على الجمعية العامة وأشير في المقام الأول الى الصحراء الغربية التي تديرها أسبانيا ، وأعتقد أنه من الملائم أن أوضح أن أسبانيا لا يوجد بينها وبين أي بلد آخر منازعات حول هذه المنطقة فان جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة ملتزمون بالقرار الذي يحدد حق تقرير المصير الذي يحقق بالتالي تصفية الاستعمار في هذه المنطقة وفي عملية تقرير مصير الشعوب بطريقة حرة والذي يقرب الأمم المتحدة من هدف العالمية ، فان المناطق التي لا تتمتع بالحكم الذاتي تتحمل الدولة التي تتولى الادارة فيها مسؤولية مزدوجة ليس فقط خيال السكان ولكن ازاء المجتمع الدولي بأسره أيضا . وعلينا مسؤولية

خلق الظروف المادية والتنسية الاقتصادية التي تمكنهم من ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال ، وان مسئوليتنا تجاه المجتمع الدولي هي أن نضمن هذه الاجراءات التي سوف تتم وفقا لقواعـد الميثاق وقرارات الأمم المتحدة وبمشاركة هذه المنظمة .

وفي خلال الاثني عشر شهرا الماضية فان سلسلة من أحداث هامة حدثت فيما يتعلق بالصحراء الغربية ، وان حكومة بلدي قد قدمت تقريرا بشأنها للسكـرتير العام وخلال الدورة الثامنة والعشرين من الجمعية العامة ان أن الممثل الدائم لأسبانيا في ٢٨ أيلول / سبتمبر عام ١٩٧٣ بعث خطابا من رئيس جمعية الصحراء، الأسبانية الى رئيس الدولة يوضح فيه الرغبة في توفير المناخ الذي يمكن شعب الصحارى من تقرير مصيره وبناء على هذا فان موقف أسبانيا قد أكد من جديد وهـو ما أكدناه هنا مرارا من أن شعب الصحارى هم سادة أقدارهم .

ولا يجب أن يعمل أحد ضد ارادتهم ولأسبانيا أن تسرع في عملية تقرير المصير وبعد مشاورات مع قادة السكان الأصليين فان أسبانيا أعلنت اجراء استفتاء تحت رعاية الأمم المتحدة خلال الستة شهور الأولى من عام ١٩٧٥ ، وأن يتم هذا الاستفتاء وفقا للخطوات التي وضعتها الجمعية العامة بموجب القرار رقم ٣١٦٢ ( ) وقد بعث ذلك للسكـرتير العام في خطاب من ممثل أسبانيا في ٣١ آب / أغسطس و ١٣ أيلول / سبتمبر من هذا العام .

وحكومة أسبانيا اتخذت اجراءات معينة لكي تضمن للسكان الأصليين للصحراء الاعراب عن ارادتهم بطريقة حرة وحدهم يمكن أن يمارسوا هذا الحق ، وفي الوقت نفسه فقد بدأنا اتصالات مع المغرب وموريتانيا والجزائر بموجب القرارات الصادرة عن الجمعية العامة .

واهتمنا بابلاغ الحكومات العربية بهذه التطورات والقرارات مؤكدين بذلك أن الصداقة الوطيدة بين أسبانيا والدول العربية تعتبر ايضا من الروابط التاريخية والعريقة التي تربط شعب الصحارى بالجو العربي وفيما يتعلق بحق شعب الصحارى في تقرير مستقبلهم فان المجتمع الدولي قد أعرب عن رأيه عن طريق هذه المنظمة في القرارات الصادرة من الجمعية العامة .

وبعض الدول قد زعمت أن لها مصالح خاصة وحقوقا في الصحارى كما ورد في الادعاءات والدعايات المضادة التي قيلت أمام هذه المنظمة ولكن الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في هذه المنظمة لم تشكل اطلاقا في شخصية سكان هذه المنطقة وان أي ادعاء في هذا سوف يلغي حق

تقرير المصير وهو ما اعترف به في كل قرار اتخذ في هذه القاعة ويسر وفد أسبانيا أن يقول الآن أن الاستعدادات الخاصة بالاستفتاء سوف تتم وفقا للتوجيهات الواردة في قرارات الجمعية العامة لأننا نعتبر ذلك ملائما حتى يتمكن شعب منطقة الصحراء من الاعراب عن ارادته بطريقة مستقلة وسيكون الاستفتاء حيز الزاوية في مستقبل هذه المنطقة .

وان أسبانيا تعتبر أن ارادة السكان والتي يعبرون عنها بحرية سوف تكون شرعية مهما كان الاختيار الذي يقررونه .

لذلك فسوف نتعاون مع شعب الصحراء حتى يأخذ دوره بعد جهود طويلة من التنمية لهذا الشعب وقد حان الوقت لكي يقرر شعب هذه المنطقة مصيره وسوف يتم ذلك بضمانات داخلية ودولية وبقا لقرارات هذه المنظمة .

وسوف ننعي من تعاوننا مع بلاد هذه المنطقة المغرب والجزائر حتى يشجع ذلك على اقرار الأمن والسلام في المنطقة وهو ما تعلق عليه أسبانيا آمالا كبيرة .

ووفد أسبانيا يحتفظ لنفسه بالحق في تنفيذ الحجج التي تساق في لجان أخرى ضد حق شعب هذه المنطقة في تقرير مصيره وسوف نقدم البيانات الخاصة بوضع هذه المنطقة .  
وعلى الآن أن أشير الى مشكلة جبل طارق والتي تؤثر على وحدة وسلامة أراضي بلادى وعلى الأمن في هذه المنطقة كما تمس أيضا السلطة الأدبية لهذه المنظمة والتي تتحداهما دولة عضو في هذه المنظمة .

وخلافا لموضوع الصحراء والتي تؤيد الأمم المتحدة حق تقرير المصير لتصفية الاستعمار فيه الا أن مسألة جبل طارق كانت تصدر بصددها دائما قرارات مختلفة عن هذه المنظمة باعتبار أن هذا النزاع هو بين دولتين أسبانيا وبريطانيا العظمى .

وبينهما يمكن أن تسوى مسألة سيادة أسبانيا ووحدة وسيادة أراضيها وسوف لا أدخل في تفاصيل تاريخ المفاوضات التي دارت في اللجنة الخامسة والعشرين في الجمعية العامة منذ ١٩٦٦ ولن أقتبس نصوب القرارات فالوثائق عامة وعلانية وواضحة فان حق أسبانيا في تفاوض بشأن مستعمرات هذه المنطقة واضح والطرف الآخر لم يظهر حتى الآن أنه على استعداد بجدية لكي يوجد حلا فمـالا .

ان القرار رقم ٢٤٢٩ أوضح أن أول تشرين أول / أكتوبر عام ١٩٦٩ هو أجل تصفية الاستعمار في جبل طارق وقد مرت خمس سنوات منذ ذلك التاريخ ، وان موقفنا هذا لا يمكن أن يستمر الى ما لا نهاية لأنه ينطوي على أمر واقع مفروض وبموجب القرارات المختلفة لهذه المنظمة ، وبموجب ميثاق هذه المنظمة .

وبموجب الالتزام الواقع على الدول الأعضاء فيها أقول أن أسبانيا اتخذت جميع المواقف السلمية وقد دافعنا عن حقوقنا أمام هذه المنظمة العالمية وتوصلنا الى الحل عن طريق اتصالات مع بريطانيا بما يضمن حق سكان هذه المنطقة ومصالحهم .

وسوف أشير الى الأحداث الأخيرة التي حدثت فيما يتعلق بهذا الموضوع . ان اتفاق الرأي الذي تم التوصل اليه في ١٤ كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٧٣ دعا الطرفين لكي يقدموا الى السكرتير العام والجمعية العامة نتيجة المفاوضات التي كان من المفروض أن تجرى ويؤسفني ولكن يجب علي أن أبلغكم أنه لم تحدث أي نتيجة .

وكتقرير السكرتير العام في ٨ آب/ أغسطس سنة ١٩٤٤ الذي يقول أنه في ٣٠ و٣١ من آيار/ مايو من هذا العام عقدت محادثات في مدريد بين ممثلي البلدين .

ولتجنب أي لبس أود أن أبلغ المملكة المتحدة أنه في نيسان/ ابريل الماضي أقترح عقد مفاوضات على مستوى البعثات الدبلوماسية باعتباره أفضل الوسيلة لتنفيذ أحكام اتفاق الرأي الذي تم التوصل اليه في جبل طارق والذي يتعلق بجوهر عملية تصفية الاستعمار .

وهو أن نلتزم بهذا الطلب بشأن إجراء محادثات كدليل على حسن النوايا وبأمل أن هذه الاتصالات التمهيدية والتي اقترحتها الحكومة البريطانية قد تسهم في بداية مفاوضات حقيقية .

أما الجانب البريطاني فإنه لم يكن على استعداد لبحث جوهر الموضوع وركز الجانب البريطاني على موضوعات هامشية وطلب من أسبانيا أن تسهل التحليق في المجال الجوي المجاور لجبل طارق وهذا ينطوي على مزيد من الطلبات لتدعيم الوجود الاستعماري البريطاني في جبل طارق .

وقيل لنا أن ذلك سوف يقوى من مشاعر سكان جبل طارق نحو أسبانيا وما ذلك الا ذريعة لاستمرار الاحتلال الاستعماري البريطاني لهذه المنطقة .

ومصالح هذا الشعب سوف تكون مضمونة ولكن لا يمكن الزعم بأن لهم أي حق في اتخاذ قرار بشأن منطقة لم تكن ملكا لهم لأن هذا لا يخدم الا مصالح القادة البريطانيين هناك .

ومسألة جبل طارق هي مسألة السيادة على أراضي معينة ويجب أن تتقرر بموجب قرارات هذه المنظمة وبين الدول المعنية والتي لها الحق الشرعي في أن تفعل ذلك ، وبريطانيا لم تظهر اطلاقا أي رغبة في التفاوض وقد ابلغت الجمعية العامة طبعاً أنها تحترم هذه القرارات في حين أنها لا تلتزم بها ان أن سلوك بريطانيا كان يؤيد حقيقة نيتها في استمرار وجودها في جبل طارق ، وهذا يخل بالأمن والاستقرار في غرب منطقة البحر الأبيض المتوسط .

وانا واصلت دولة أجنبية الاستيلاء على منطقة فانها بذلك تمارس السيطرة على حريضة الملاحة لأغراض تتنافى مع أغراض التعاون والقواعد الموجودة في جبل طارق وتوجه تهديدا مباشرا لأسبانيا ولذلك فانها تشكل تحديا لسياسة السلام .

وعلاوة على ذلك فان وجود هذه القواعد الأجنبية يجعل من الصعب السيطرة على المياه الإقليمية ويعتبر تدخلا في سيادة دول أخرى لذلك فانها عامل مقلق يعوق الوصول الى أى حل عقلاي لهذه المشكلة . وان انتهاك وحدة وسلامة أراضي أسبانيا وتهديد امنها بالخطر والتدخل في السياسات الخارجية القائمة على السلام ووضع عوائق أمام السيادة على المياه الإقليمية هي نتيجة للوجود البريطاني على صخرة جبل طارق وقد احتمل شعب أسبانيا وجودها بصبر . حتى الآن ، وهذا الموقف الاستعماري هو آخر وضع استعماري في أوروبا ويتنافى مع تصفية آلام الاستعمار .



ويجب على المجتمع الدولي أن يلاحظ تحدى عضو دائم في مجلس الأمن لقرارات تصدر من الأمم المتحدة وهذا يقلل من فاعلية الأمم المتحدة لأن ذلك يتعلق بدولة عضو وهذا يؤثر على بقية الأعضاء .

ومرة أخرى فان أسبانيا تلتزم بقرارات هذه المنظمة ونطلب من الجمعية العامة أن تؤكد من جديد لبريطانيا التزامها بالتناوض مع أسبانيا بهدف تصفية الاستعمار في جبل طارق واعادة المنطقة الى الأمة الأسبانية .

ان تحقيق الأمن يكون عن طريق ازالة التوترات وتحقيق التعاون السلمي في هذه المنطقة وحتى يحدث ذلك لن نقصر في المحافظة على أمننا ولكن أسبانيا تريد أن تجعل الدفاع عن نفسها متمشيا مع الجهود المبذولة لتخفيف التوتر وبذلك تسهم في القضاء على المتناقضات في وقتنا .  
 وحكومة أسبانيا نظرت بعين الاعتبار نحو خلق مناخ للانفراج الدولي ونعتقد أننا يجب أن نقدم الدعم للقوى الكبرى التي سارت في هذا الاتجاه ولزيادة التفاهم والاقبال من الصدام بما يقلل من مصادر الخطر التي يمكن أن تتورط فيها دول العالم الثالث ولذلك فنحن نؤيد أى جهود مبذولة لخلق مناخ أفضل وتدعيم مجالات الاتفاق التي برزت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وكذلك الخطوات التي أتخذت نحو اعادة العلاقات الطبيعية بين الولايات المتحدة وبين الصين .

ومع ذلك فان موقفنا يمكن أن يكمل بعمل آخر لا يمكن أن يتم اتفاق بين دول كبرى على حساب الآخرين ويجب أن يكون هناك حق لجميع الدول في الاستقلال والحرية وحققها في أمنها وحققها في التنمية وأن تعيش في سلام مع المحافظة على مصالحها الشرعية ويجب احترام حقوق الآخرين ولا يجب أن نسمح بأى نوع من الإمبريالية أو السيطرة .

ان مجتمع الأمم الأوروبية بالرغم من منجزات ايجابية مازالت تنتظر كيانها كقوة كبيرة في أوروبا بما يحقق آمال شعبها .

وأسبانيا تؤيد عزمها على المشاركة في الجهود التي تهدف الى اعادة بناء أوروبا وهي على استعداد للمشاركة في أى عمل يسهل حل المشكلات التي تواجهها أوروبا اليوم .

ومن ناحية أخرى فان حكومة أسبانيا كانت تتابع باهتمام خاص عمل المؤتمر الخاص بالأمن والتعاون الأوروبي وسوف تواصل بذل جهودها البناء والواقعي لتحقيق الأهداف الخاصة بتخفيف التوتر وإشاعة الثقة والرغبة في التعاون الفعال .

وبالرغم من أن مؤتمر الأمن الأوروبي بحث في إطار عريض مسألة الأمن وهو غير موجه ضد أي دولة يجب أن تؤكد على العلاقة الوثيقة بين الأمن الأوروبي وبين أمن البحر الأبيض المتوسط وهذا ما يعطي لقارتنا أبعادها الحقيقية لذلك فان حكومة بلدي تؤيد هذه الجهود ، وسوف تتقدم للمؤتمر بوجهات نظر البلاد غير الساحلية في حوض البحر المتوسط وهي في الماضي وفي المستقبل بلاشك كانت وستكون ذات أهداف تنطوي على تأييد تام للتعاون من أجل ممارسة الحقوق على قدم المساواة .

فأسبانيا بالإضافة الى أنها دولة أوروبية فانها تربطها روابط وثيقة مع الدول العربية وتعتقد أنها خدمت المصالح العامة بانتهاج سياسة ترمي الى تحقيق هذا المستقبل المشرق حتى يفتح الحوار العربي الأوروبي صفحات جديدة .

ان الصداقة التقليدية القديمة بين أسبانيا والعالم العربي تجعلنا نؤيد الوصول الى حل سلمي وعادل للشرق الأوسط تدعينا للاتفاقيات الخاصة بوقف إطلاق النار في الحرب الأخيرة بالشرق الأوسط ونحن نأمل في تحقيق هذا الهدف ان حكومة أسبانيا تعتقد أنه من الأهمية القصوى أن يتحقق النجاح في المفاوضات التي سوف تجرى لاستعادة السلم في هذه المنطقة ، وعلاوة على ذلك يجب وقف العطيات الحربية والانسحاب من الأراضي المحتلة بالقوة والاحترام الكامل للقرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها وإيجاد حلول عادلة للمصالح المشروعة والاعتراف بالحقوق الانسانية لشعب فلسطين ، والمهمة ضخمة والمجتمع الدولي بأسره يجب أن يهتم بها ولذلك فان أسبانيا تؤيد بحث قضية فلسطين في الدورة الحالية .

انه من أهداف أسبانيا أن تعطي أهمية خاصة لعلاقاتها بدول أمريكا اللاتينية وتعتقد أن أسبانيا أكثر من أي وقت مضى في مستقبل أمريكا ويرغبتها في الإتحاد فنحن نرتبط بها ، وهذا سوف يمكننا من التعاون في الميادين الاقتصادية والثقافية وإيجاد حلول جديدة تؤيد هـ  
الاتجاهات الحالية في التفاهم .

وفكرة الوحدة التي أعلنها سيمون بوليفار أخذت الآن شكلا جديدا وذلك بآفاق التعاون التي تنظر إليها أسبانيا باهتمام خاص ونحن سعداء بهذا التعاون الاقليمي وتحت الاقليمي فسي الميادين الاقتصادية والثقافية .

وتربطنا علاقات خاصة بأمريكا اللاتينية لذلك يجب أن نبذل جهودا من أجل استكمال التعاون الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وهذا يفيد أيضا شعوب وحكومة أمريكا اللاتينية . فبعض البلاد في حاجة الى رؤوس الأموال والمعلومات التكنولوجية وأسبانيا تقدم جهودا كبيرة وتقدم معاونات مالية على الصعيد الثنائي وعن طريق المنظمات . وبدلا من الهجرة التي كانت تتم بين أسبانيا والبلاد الأخرى قد حل محل ذلك نهاب الخبراء للمساعدة في تنمية دول أمريكا اللاتينية .

وقد ذكر الرئيس في بداية كلمته أن البشرية تواجه مشكلة تحقيق نظام عادل .

وفي الوقت الحالي هناك بعض العوامل الاقتصادية الحساسة بالاضافة الى المشكلات الاقتصادية الحالية وكذلك هناك خلل في الميزان النقدي والتجاري وهناك مشكلة التضخم أيضا وازدياد معدل نمو السكان والعجز في مصادر الطاقة وكل ذلك يخلق الاضطراب في عطية توزيع الموارد والدخول على المستوى العالمي .

وفي المرحلة العرجة العالية لاعادة التكيف ولخلق جو من الثقة والتفاهم بين مجموعات البلاد المختلفة أعتقد أن الأمم المتحدة تستطيع أن تساعد بوضع صيغة مقبولة لحل هذه المشكلة آخذة في الاعتبار جميع المصالح المتضاربة .

ونحن في حاجة الى التعاون العالمي من أجل التنمية في اطار واسع وعلى أساس أرسخ مما كان عليه في الماضي والأزمة الحالية لها آثار مختلفة على أعضاء المجتمع الدولي والذين تأثروا بها كانوا هم البلاد النامية التي تفتقر الى المصادر لذلك يجب أن تعطي الأمم المتحدة في جهودها الأولوية لها آخذة في الاعتبار أن المعايير التي أتخذت حتى الآن لتقسيم البلاد في مجالات التنمية لم تكن مرضية .

وأسبانيا تعاني من تبعات الأزمة الحالية لأنها أثرت على اقتصادها ان أنها تتميز بارتفاع أسعار المواد الخام وارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية وهي لازمة لنا لمواصلة خطة تنميتنا ، ومع ذلك فنحن كبلد حقق قدرا متوسطا من التنمية سوف نلتزم بالاتفاقات التي تم التوصل اليها في هذا المجال ، وقد شاركنا في الجهود التي تهدف الى إعادة تنظيم النظام النقدي الدولي وفقا للاحتياجات الحالية والتزمنا أيضا بالمشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف التجارية المستقبلية بغية تحقيق ارتفاع في المنتجات اللازمة للبلاد النامية وقد انضم الى منظمة تنمية لمنطقة الأفريقية ونود أن نعمل ذلك مستقبلا أيضا فيما يتعلق بمنطقة أمريكا اللاتينية . ونؤيد أيضا انشاء الصندوق الخاص لمساعدة البلاد التي تضررت حاليا وقبلنا برنامج الفصل الذي تم الاتفاق عليه في الدورة الخاصة للجمعية العامة .

وأخيرا فان أسبانيا عندما قررت الاستفادة من صندوق النقد الدولي كان ذلك يرجع الى زيادة حصتها ليس فقط فيما يتعلق بالتمويل ولكن فيما يتعلق أيضا بالعمليات التكنولوجية والعلمية . السيد الرئيس - قبل أن أختتم كلمتي أود أن أبدى بعض الملاحظات بشأن المؤتمر الثالث للأمم المتحدة الخاص بقانون البحار والذي أنهى أعماله في كراكاس أخيرا . ان الموقع الجغرافي لأسبانيا بين بحرين رئيسيين في العالم وموقف جبل طارق وأثر ذلك على بحريتنا وصناعة مصائد الاسماك جعل حكومة أسبانيا تتخذ قرارات محددة ولكنها قرارات تتعلق بالتعاون حول الموضوعات التي سوف تبحث في هذا المؤتمر .

واليوم فان مفهوم السياه الإقليمية البحرية كمناطق ضرورية للدفاع عن دولة ما أصبح حاسما فان حد الاثنى عشر ميل البحرى مقبولة وكذلك مفهوم المرور البرىء وحرية الملاحة يجب الا بقاء عليها دون استثناء . آخذين في الاعتبار النقاط المحددة التي تم الاتفاق عليها وهي المحافظة على البيئة البحرية .

وهذا أمر حيوي حتى لا يؤثر ذلك على الكائنات الحية البحرية التي تتأثر بالتلوث ، فصيد الأسماك بما في ذلك أعالي البحار سوف لا يمس ويجب أن ينسق الاعتراف بالمناطق الاقتصادية للدول الساحلية وحق الطرف الثالث بطريقة تتماشى مع مصالح كافة الأطراف .

وأسبانيا وهو بلد عرف بأن من صناعتها الرئيسية صيد الأسماك ويعيش قطاع كبير من السكان على هذه الحرفة سوف يتعاون مع البلدان الأخرى المجاورة ، ونضيف الى هذا التعاون قدراتنا التكنولوجية والصناعية ، ونحن أيضا نؤيد جعل الثروات المائية تراثا للبشرية كلها ويجب أن نؤيد أيضا الاستخدام الرشيد لهذه الثروات ولذلك نؤيد انشاء منظمة عالمية تتولى الاشراف على استغلال الثروات في قاع البحار .

ان الوقت المصيب الذي نواجهه الآن يتطلب من جميع الحكومات وخاصة تلك التي تتمتع بنفوذ في القطاع الدولي كل الجهود القائمة على النوايا الحسنة ونفعل ذلك في اطار العلاقات الثنائية وفي اطار التجمعات الاقليمية وفي اطار الأمم المتحدة . وقد ورثنا هذه المنظمة من الجيل السابق من رجال السياسة بكل قواتها وبكل أوجه قصورها ونمارس هذه القوى ليس فقط لتجنيب الأجيال القادمة ويلات التخلف ولكن لكي نضمن لها حياة أكرم أكثر ازدهارا عن طريق التعاون الدولي .

السيد الرئيس ، أود بادىء ذي بدء أن أوجه اليكم باسم وفد بلادى تهاني الحارة لانتخابكم  
الرائع لهذا المنصب الهام رئيسا للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . وان هذا الاختيار  
له مؤزى خاص بالنسبة لوفد بلادى . اولا لانكم تمثلون الجزائر ، وهو بلد له مع النيجر علاقات  
قديمة ، علاقات صداقة وتعاون ، وبعد ذلك لان صفاتكم الشخصية ومعرفتكم التامة بالمشكلات الدولية  
تشكل ضمانا أكيدا لسير الأعمال المثمر خلال هذه الدورة .

وأود كذلك أن اشارك بلدى ووفد بلادى للتهنئة التي وجهت الى صاحب السعادة السيد  
ليوبولد بينيتس ممثل الاكوادور ، الذي ادار أعمال الدورة الثامنة والعشرين بمهارة ملحوظة .  
وأجد نفسي حريصا أيضا لكي أعبر للأمين العام السيد كورت فالدهايم عن الثقة التامة التي  
يوليه اياها بلادى من أجل السير قدما بشئون منظمنا ، وأن زيارته الأخيرة لدول الساحل الستي  
أضيرت من الجفاف وتدخالاته السريعة والملائمة في الشرق الاوسط والبحر المتوسط ، تعتبرها حكومتي  
برهاننا جديدا مبالا للاهتمام الذي لم يكف عن أن يوليه للمشكلات الخطيرة التي تهز عالمنا .

وفي بادىء الأمر أود أن أتوجه الى وفد هندوراس وأن أعبر له عن تعاطفنا التام وتعاطف  
حكومة وشعب النيجر عقب الكارثة التي نالت من هذا البلد ، وان شعب النيجر الذي تحمل ست  
سنوات من الكوارث الطبيعية يشعر أنه أقرب من شعب هندوراس ، ويدرك بسهولة مدى هذه الكارثة  
وخاصة الصعاب الناتجة عنها من أجل اصلاح الاقتصاد الوطني .

وباسم الحكومة والمجلس العسكري الأعلى أود أن أعبر هنا عن الارتياح التام الذي أشعر به  
لانضمام جمهورية بنجلاديش الى منظمنا . وان بلادى يشعر بالاغتيال للقرار الذي اتخذته  
الجمعية العامة ، واننا على يقين من أن دخول جمهورية بنجلاديش الشعبية للأمم المتحدة يشكل  
ضمانا هاما نحو استئصال ومنع حرب جديدة في شبه القارة الهندية ومن أجل دعم السلام والامن  
الدوليين .

وان وفد بلادى يحيي كذلك قبول جرينادا في أسرة الأمم المتحدة الكبيرة وان وجودها  
بيننا يدل على سير منظمنا نحو عالميتها .

وهناك دافع آخر للارتياح هو قبول جمهورية غينيا بيساو الشقيقة كعضو كامل العضوية فسي  
منظمة الأمم المتحدة . وان بلادى لديها من الدوافع الخاصة لكي تعتبر هذا الانضمام حدثا

تاريخيا . فغينيا بيساو وانضمامها يعتبر تتويجا لسنوات النضال ضد الاستعمار . وان هذا الانتصار الرائع الذي أحرزه شعب غينيا بيساو لا يشرف فقط جميع شعوب أفريقيا ولكنه يشرف أيضا كل هؤلاء الذين يرفضون سيطرة شعب على شعب آخر .

ولذلك أود أن أؤكد لوفد غينيا بيساو وتقدير شعب النيجر كله وتقديره لشعب غينيا بيساو وعلى ما قدمه من مثل الشجاعة والعناد الذي لا يتزعزع . وان ذكرى أميرال كابرال ، هذا البطل الذي دخل في الأساطير الأفريقية سوف تظل في ذاكرتنا دوما ، وفي الوقت الذي يحصل بلده على الاستقلال التام فاننا بمشاعر العاطفة نتذكر التضحيات الكبيرة لهذا الابن البار لأفريقيا .

ولقد تابع وفد بلادى بانتباه خاص ، البيان الذي أدلى به من فوق هذه المنصة السيد ماريوسوارس وزير خارجية البرتغال وخاصة حينما قال : " انه فيما يتعلق بالأقاليم الأخرى فطبقا للبيان الذي تم الادلاء به أثناء زيارة الأمين العام كورت فالدهايم للشبونة فان البرتغال قد أكد رسميا ماتوكده قوانينه الدستورية ، وهو انه يعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها وفي الاستقلال ، وان البرتغال مستعد لأن يطبق قرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد ، مؤكدا أيضا تطبيق التزاماته النابعة من الباب الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٥١٤ الذي يتضمن بيان منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة ، وكذلك القرارات التي تشير الى الأقاليم الخاضعة لإدارة البرتغالية " .

واسمحوا لي أن أحبي بقوة هذا الموقف المحدود غير المهم الذي يشرف متخذه ويشرف البرتغال الجديد . وان حكومة النيجر تفكر في إعادة النظر في علاقاتها مع حكومة البرتغال الجديد واننا ندرك انه في استطاعتنا أن نساعد في الاسراع بعملية تصفية الاستعمار .

وان هذا المثل الصارم من جانب البرتغال الجديد في مواجهة الأحداث الأخيرة فسي موزمبيق يجب أن يلهم هؤلاء الذين يزعمون أنهم لا يستطيعون ان يفعلوا شيئا في روديسيا وأن هناك مشكلات أفريقية كثيرة كان يمكن أن تجد حلولا ملائمة لأمانى السكان السعيدين .

وهذه هي الفرصة بالنسبة لي لكي أمجد مناضلي الحرية وجميع هؤلاء الذين ضحوا بحياتهم هؤلاء الذين مازالوا يناضلون في عناد حتى تستعيد شعوبهم كرامتها وحريتها .

وفي الواقع فان هذا الجزء من القارة الأفريقية لا يزال مسرحا للمذابح والسجن وجميع أنواع

التعذيب التي ترتكب ضد الشعوب ، وان سياسة الفصل العنصرى التي تم التنديد بها هنا وفي أماكن أخرى تعتبر تحدياً للمجتمع الدولي وللمنظماتنا بصفة خاصة ، وهي مايمارسه النظام العنصرى في بريتوريا وحكومة الأقلية والحكومة غير المشروعة في روديسيا . وان علينا ان نجابه هذا التحدى ولذلك فان وفد بلادى يوجه من جديد نداءً ملحا لجميع الدول التي تؤيد بطريق مباشر أو غير مباشر هاتين الحكومتين أن تكف وتندد بهذين النظامين العنصريين الاستعماريين اللذين يعتبران كأدوات غير طيبة في طريق التاريخ . وان هذا التحدى سوف نجابهه ان عاجلا أو آجلا ، سواء بتفهم ومساهمة المجتمع الدولي أو بغير ذلك حتى لو فرضنا أن نضحى بأرواح أفريقيا الجديدة .



وفيما يتعلق بالصحراء الأسبانية فان وفد بلادى يسجل بارتياح ما أدلى به هنا السيد وزير خارجية المغرب وموريتانيا ، وهما دولتان أفريقيتان يههما حل هذه المشكلة . ان وفد بلادى يشعر بالسعادة حين يعرف أن الاتجاه الحالي يرمي الى التحكيم . وان النيجر لا تستطيع الا أن تشجع هذا الموقف الذي يرمي الى أن يسوى عن طريق السلام كل القضايا القائمة بين الدول ، وخاصة بين الأخوة الأفريقيين وهذا يطابق الحكمة والتقاليد الأفريقية .

وان دولتي المهتمة دائما بالنهوض بالسلام سواء على المجال القارى أو على المجال العالمي ، قد جعلت مبادئها الأساسية في سياستها الخارجية الصداقة مع الجيران المباشرين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وعدم الانحياز تجاه أية كتلة وقيام علاقات ودية مع جميع الدول الصعبة للسلام والعدالة .

وهكذا ، ف منذ خمسة شهور ، أى بعد أن تولى الحكم الجيش الوطني ، فان الحكومة الجديدة جعلت من بين مهامها دعم علاقات الصداقة وحسن الجوار مع الدول المحيطة بها . وان حكومة بلادى ان تعتبر أن شعب النيجر ليست لديه أية نية حربية تجاه جيرانه وليس له أى عدو بينهم وأنها قد ألغت جميع اتفاقات الدفاع التي كانت تربط البلد بدول أخرى ونددت بوجود أى قوة أجنبية في أى بلد آخر .

وان حكومة بلادى في اطار سياستها لقيام علاقات ودية مع جميع الدول الصعبة للسلام والعدالة قررت أن تعيد علاقاتها الطبيعية مع الصين الشعبية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وهما دولتان عملتا دائما من أجل تحرير الشعوب المستعبدة في مواجهة الامبريالية والاستعمار . وفي هذا الصدد فان سياسة حكومتى ترمي الى أن تقدم اليد دون أى تمييز الى كل هؤلاء الذين يشاركوننا مثلنا العليا في السلام والتعاون والمساواة .

وان اهتمامنا بالمحافظة على السلام في العالم والتعايش السلمي يجعلنا ننظر بقلق الى الأحداث الاخيرة في قبرص التي تشكل دافعا اضافيا لايجاد التوتر بين الدول .

ويسرنا هنا أن نشيد بصفة خاصة بالأمين العام لمباحثتنا الذي قام بجهود جعلت الطائفتين القبرصيتين تفتحان باب الحوار فيما بينها وهو الأسلوب الوحيد في نظرنا لايجاد حل لأية قضية عادلة ، وكذلك فاننا نود أن نهنيء بحرارة كل هؤلاء الذين قدموا مساعدة انسانية للجالياتيين

القبرعيتين . ونحن نأمل أن تستعيد قبرص السلام في ظل الرفاق وذلك من أجل مصلحة الشعب القبرصي كله ، ومن أجل ذلك فاندنا نأمل في أن يقوم المسؤولون عن الطائفتين بمواصلة الحوار بمساعدة الأمين العام للأمم المتحدة طبقا للقرار الذي تمت الموافقة عليه من جانب مجلس الأمن في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٤ .

وفيما يتعلق بمشكلة كوريا فان بلدي يؤيد تأييدا تاما الجهود التي يبذلها الطرفان من أجل تسوية النزاع سلميا خارج اطار أى ضغط أو تدخل خارجي . ذلك أن التدخلات الخارجية في بعض الدول ما زالت حاضرة في أذهاننا لكي نذكرنا بأن الرغبة في السيارة والتدخل هما الأسس الرئيسة لكل نزاع في عصرنا .

وان دولتي متأكدة الآن أكثر من أى وقت مضى من أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يجب أن تكون هي ركيزة السياسة الخارجية للدول ، دول المجتمع الدولي ، وان الفوضى الموجودة في جنوب شرقي آسيا تعتبر مثلا حيا لهذا التدخل . وان جميع الآمال الناشئة التي علقناها على اتفاقات باريس خالت حبرا على ورق . فان فيتنام وكمبوديا مثلا ما زالتا تعانيان معاناة أليمة منذ عشرات السنين وتنتظر من المجتمع الدولي تعاونا وسلاما أكثر مما تنتظره منه من سلاح .

وانا كانت هناك مناطق متقدمة في المجتمع الدولي فاننا مع ذلك متفائلون ، لأنه من المريح أن نلاحظ أن الانفراج قد قام بين الدول المتنازعة . واننا نؤيد تأييدا تاما قضية الأمة العربية لأننا على يقين من أن سلام عادل ودائم لا يمكن أن يقوم في الشرق الأوسط الا اذا ما تنازلت اسرائيل عن سياستها التوسعية وانسحبت من الأراضي العربية المحتلة طبقا لأحكام القرار ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٦٧ عن مجلس الأمن .

وان وفد بلادي بطبيعة الحال يؤيد كل قرار يهدف الى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واستعادة جميع اراضيها التي انتزعت منه .

وانا كانت دولتي مهتمة بالمحافظة على السلام في العالم فان اهتمامها الأكبر ما زال ، هو اهتمامها بالمشكلات الجديدة التي تفرضها التنمية . وان الأولوية تعطى لمكافحة القحط الذي يعاني منه كثير من أفراد شعبنا ، وان علينا أن نبذل جهودنا الذاتية بالإضافة الى التضامن الدولي

لازالة جميع آثار هذه المصائب التي أضررت منها بلادنا .

وان النيجر قد انتابته أظفار الكوارث الطبيعية فان القحط استمر ست سنوات وأدى الى وفاة عدد كبير من الماشية بنسبة ٨٠٪ وحال دون الزراعة وأدى الى حرق المراعي والأشجار الصغيرة . وان السكان والمواشي يستأيدون في بعض الأحيان أن يهجروا البلاد ، وان الرمال ، رمال الصحراء أصبحت تغطي مساحة كبيرة من بلدى في الوقت الذى يجرى فيه استصلاح الصحراء فى بلاد أخرى .

وان شعب النيجر كتب عليه أن ينعم بكرم أخوته في المجتمع الدولي .

ولذلك فقد قررنا أن نمحو آثار هذه المصائب وأن أحداث نيسان / ابريل ١٩٧٤ تدخل في هذا الإطار . وان اقتصادنا الذى تهديم وأصبح ضعيفا جعل المجلس العسكري الأعلى الذى يدرك المهمة الصعبة المطاقة على عاتقه يلجأ الى قبول المساعدة الدولية حتى يكفل بالنجاح العمل الضخم الذى يقوم به . ونحن نعرف كيف نعتمد على الجماهير الشعبية التى تمت تعبئتها من أجل تحقيق هذا الهدف وان تعمير بلدنا سوف يتم بهذا الأسلوب . ومع ذلك فهو يتألب وقتا كما يتألب أساليب تقنية ومالية يمكن أن نجدها لدى المجتمع الدولي .

وهذه مناسبة أنتهزها لكي أحيي هنا جميع الدول العديقة وجميع المنظمات الدولية والوطنية الخاصة والعامة التي اهتمت بمسير دول الساحل وأن المساعدة العاجلة الغذائية قدرناها حقيق قدرها من جانب شعبنا وباسم هذه الشعوب التي استعادت منذ أسابيع أملا حينما سقطت الأمطار أعبر لكم جميعا عن امتناننا العميق ، وان المساعدة الغذائية يجب أن تستمر ونحن نشعر بالامتنان للدول التي أدرجت في سياستها الزراعية توسيع نطاق مساعدتنا فان شعوبنا ما زالت في حاجة الى ذلك وليس من الممكن أن نمحو في مدى عام آثار القحط الذي استمر فترة طويلة وبذر بذور الفاقة والبؤس والموت في كل مكان .

وبخلاف هذه المساعدة الغذائية يجب أن نفكر في اعادة النظر في المشكلة من أساسها .

فاننا نستطيع أن نأكل السمك ولكن علينا أن نتعلم كيف نصطاد السمك وان ذلك سوف يساعدنا على تأكيد استقلالنا واستعادة كرامتنا ، وان حكومتى لديها آمال كبار لكي تحقق برنامج تجميع اقتصاديات دول الساحل ، واننا لا نخفي المضاعف الاقتصادية التي تهز العالم منذ وقت قصير فان أزمة الطاقة لا يجب أن تكون حجة لاغفال قضيتنا . اننا نتحمل آثار التضخم بطريقة ضخمة وهذا التضخم يرجع الى السياسة غيرالمتزنة لسياسة التوسع الاقتصادي التي تطبقها بعض الحكومات وان ارتفاع اسعار المواد الأولية ليس مجرد ظاهرة عابرة ولكنها ظاهرة سعيدة توقف هذه الهبة التي تتسع وتفصل بين الدول النامية والدول المتطورة حيث أن زيادة غنى البعض يتم على حساب الأكثر ضعفا ، ولا يجب أن تكون هناك مواقف سلبية من جانب هذه الدول . بل هناك مسؤوليات تاريخية يجب أن تتحطها هذه الدول .

لا أستطيع أن أنهى كلمتى دون أن أتحدث عن المؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة حول قانون البحار وحول مؤتمر السكان . ان دولتى لا تطل على بحار ولكنها لها مصلحة كبيرة في كل ما يتعلق بشكالات قانون البحار فان البحر بالنسبة لنا يعتبر همزة وصل بين القارات وبين الناس ويعتبر أيضا مصادر وموارد جديدة بالنسبة لمجتمعنا فان الدول المتقدمة في المجال التقني والتكنولوجي يجب أن تعدل عن استغلال هذه المصادر التي تنتمي الى الجميع واننا لا نستطيع أن نغض الأعين حول ما يجرى من حولنا وسوف يتجسد في العام القادم في جنيف وهي كارثة تحدث نهاية القرن العشرين وذلك باقتسام الدول القادرة فقط على استغلال أعماق البحار واقتسام الثروات البحرية بينها وحدها .

ان المواد الأولية لا يستطيع أحد أن يتحكم فيده وحده لأنها تراث مشترك .

ان وفد بلادى يقترح أن تكون موارد البحار في حالة ما اذا كانت تنتمي الى الصالح العام يجب أن تشكل عند وقت التنمية لمصلحة الدول الأكثر احتياجا ونحن على يقين من أن موارد أعماق البحار يمكن أن تستخدم للنهوض بالدول النامية بدلا من أن تحدث مزيدا من الاتساع للهوة التي تفصل بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث وفيما يتعلق بمؤتمر السكان الذي انعقد في بوغارست فان حكومة بلادى ترى أن تطور شعوب العالم بالنسبة لتزايد الموارد الخدائية ليس في حقيقة الأمر أمرا يشغل فقط بعض المتعنتين الذين يرتعدون أمام فكرة زيادة عدد السكان ، وان هذا النوع من التفكير سيكون له آثاره الوخيمة على المساعدة في التنمية ، وان دولتي مقتنعة بأن الانسان يجب أن يستمر في أن ينعم بما يدره عليه مجتمعه . ان الانسان هو الذي يمثل التنمية بسرورها الشاملة وان برامج تنظيم الأسرة لا يجب أن تطبق بطريقة عامة على جميع الدول ذلك أن بعض الدول في حاجة الى الفرد والفرد هو أساس التنمية .

لقد انتهيت من هذا الموضوع واسمحوا لي الآن أن أعرب عن أمل بلادى في هذه المنظمة لكي تكفل السلام في الأرض جميعها ولكي تنهض بالتعاون بين جميع أمم العالم ولكن الجميع هنا يدرك التهديد الذي يثقل كاهل السلام الآن فالسباق على التسليح يعتبر خطرا حقيقيا لا يمكن اغفاله ويجب أن نندد به دائما فهو يفسد التنمية في بلادنا ان يحول المصادر الضخمة الى أهداف هدامة وهو يعرقل السلام وأن مصير الجنس البشرى ما زال حتى الآن يتوقف على ارادة بعض الدول اللهم الا اذا ما فرضت الحكمة نفسها على هذا السباق الجنوني الذي يؤدي الى تدمير العالم .

هكذا هذه هي بعض التأملات التي كلفني بها حكومتي أن أقدمها بمناسبة عقد الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

السيد / تومبسون : ( جامايكا ) ( الكلمة بالانجليزية ) السيد الرئيس - نيابة عن حكومة وشعب جامايكا لي الفخر في أن أكون من بين أولئك الذين أعربوا عن تهنئتهم لكم لا نتغابكم بالا جماع رئيسا لهذه الدورة للجمعية العامة . وانني أفعل ذلك ليس فقط بسبب مكانتك الرفيعة كرجل سياسة مبرز ولكن لبلادكم العظيمة التي لعبت دورا عظيمًا في حركة عدم الانحياز ويقدره كل أولئك الذين يتابعون بفخر الروح الثورية الحققة لحكومة الجزائر وبالإضافة الى عبارات المديح هذه أود أن أضيف الاعراب عن أسمى آيات الاحترام لسعادة السفير ليوبولد و بنيتس الذي أضافت مكانته الدولية الممتازة الى هذه المنظمة مكانة أخرى حينما رأس الدورة كسلف لكم .

ونحن نرحب بانضمام دول جديدة لهذه المنظمة وهي بنجلادش وجرينادا وغينيا بيساو وكل منها يضيف الى الصفات الخاصة لهذه المنظمة ويسعدنا أن بنجلادش قد تغلبت على الآلام التي اكتنفت مولدها كأمة والآن تأخذ مكانها الحق بيننا كذلك لشقيقتنا جزيرة جرينادا الجميلة التي نشاركها التراث ونقدم لها الترحيب الحار وغينيا بيساو يقال أنها سطرت طلب عضويتها بدماء أبنائها الشجعان المحاربين من أجل الحرية ونحن نرحب بهم جميعا كمشاركين معنا في تحقيق حياة أفضل وهو الهدف المشترك لأسرة الأمم المتحدة هذه .

ان حكومة وشعب جامايكا يعبرون عن مشاعرهم وتعاطفهم مع شعب وحكومة هندوراس والذين عانوا أخيرا من ضربة معجزة نتيجة للاعصار على منطقة الكريبي ويحدونا الأمل العظيم في أن جميع أسدقائها في هذه المنظمة سوف يقدمون يد العون والمساعدة على استعادة وضعها . وجامايكا تود أن تمتدح كل أعضاء قوات حفظ السلام التابعة لهذه المنظمة وبصفة خاصة تذكر بالا جلال أولئك الذين ضحوا بأرواحهم من أجل الحرية والسلام .

ان رياح التغيير تهب على القارة الأفريقية والأحداث على الماضي قد برزت الآمال والتضحيات وكفاح كل أولئك الذين سعوا لتحرير أفريقيا من أغلال السيطرة الاستعمارية وما زالت رياح التغيير تهب لأننا نعتقد أن الأحداث التي حدثت في الأيام الأخيرة الماضية في هذه القارة قد وضعت الأسس من أجل التحرير النهائي للقارة .

ان اعلان استقلال غينيا بيساو منذ عام مضى كان بداية الفصل الأخير في مأساة تحرر المناطق

الافريقية التي كانت تستعمرها البرتغال .

وان شعوب العالم ليتعلمون الكثير من درس هذا التحرر والدلالة الأساسية هي أن المحاربين من أجل الحرية في الأراضي التي كانت تستعمرها البرتغال ساعدوا الأحرار في البلد الأم ان جاز هذا التعبير لتحقيق الحرية والعدالة لشعب البرتغال نفسه ولم يكن العكس .

وهذا من بين المناقشات السياسية في التاريخ ، فان الكفاح من أجل الحرية من المستعمرين هو الذي يحقق الحرية للقوى المستعمرة نفسها وسوف يسجل هذا في التاريخ على أن الحرية واحد وكل لا يتجزأ .

ونحن نرحب بخينيا بيسار هنا نتطلع الى حصول موزمبيق وأنجولا قريبا على حقهما المشروع كأعضاء في هذه المنظمة وقد سررنا لبروز البرتغال الجديدة ونأمل أن لا تحول عقبات دون اتمام العملية النهائية لتحرير المناطق المعنية . وجامايكا وآخرين الذين أعطوا تأييدهم الكامل لهذا الكفاح سوف يواصلون يقائهم نحو ضمان النتيجة النهائية وقد كان من مصادر تشجيعنا الروح الجديدة في البرتغال التي أعرب عنها في هذه الجمعية وزير خارجيتها .

ومنذ أيام قليلة مضت في هذه المنظمة فان وفد بلادى شرح ما اعتبره خطة تاريخية نحو عطية التحرير النهائي لشعوب جنوب أفريقيا والذين يعيشون في مهانة وفي قمع من جانب نظام الحكم البخيف في جنوب أفريقيا . وان أحداث ذلك اليوم ونتائج التصويت على موضوع جنوب أفريقيا وموضوع وثائق اعتماد وفد جنوب أفريقيا والاتجاه نحو مطالبة مجلس الأمن لدراسة هذه القضية تعد تحولا له دلالة في هذه المسألة وان انهيار السيطرة الاستعمارية في المناطق المستعمرة سابقا قد دفعت أعضاء كثيرين في هذه المنظمة الى التأمل وقد أجبرهم ذلك على أن يدركوا أن الاحتلال بالقوة يمكن أن يؤدي الى مآل ضخمة وأن عزلة نظام من الحكم في جنوب افريقيا قد هددت بعزلة أولئك الذين هموا أنفسهم حتى الآن من غضب العالم ومن حقيقة البغضاء التي تكنها لهم محتالهم شعوب العالم .

وانني أقول لهم أن استمرار الفصل العنصري واهانة السكان السود هو اهانة الأمم المتحدة نفسها وهذه المنظمة تصترف باحترام الحقوق الانسانية دون تفرق الى عنصر أو جنس أو دين وجميع

أعضاء هذه المنظمة عليهم واجب واضح بمحاربة قوى الظلم وعدم المساواة ولن يكون هنالك سلام دائم اذا كان هنالك تنازل حيال أولئك الذين يسمون أنفسهم محبين للحرية . ان التنازلات في الحرية هي انكار للحرية .

في الوقت الذي سررنا فيه للتطورات التي حدثت في هذه المناطق والتي ارتبطت بتصرف البرتغال نلاحظ أنه لا يوجد تقدم نحو حل مشكلة زمبابوى وناميبيا وشعوب هذه المناطق قد أنكروا حقهم المشروع في تقرير المصير .

وان تحرير شعوب زمبابوى وناميبيا لا يمكن أن يعتمد على الظروف بدلا من المبادئ وان الطرفين في هذه البلاد يتم من جانب نظام حكم تخلت بلا عجل عن مبادئ الكرامة الانسانية .



وعاما بعد عام وبانتظام رتيب أصدرت هذه الجمعية القرار تلو القرار تدين فيه تجسيد هذه الروح الشريرة التي يسار اليها باسم حكومة جنوب أفريقيا فما زالت عنيدة في تحديها للأمم المتحدة وهذه الخطرسة قد عرضت هذه المنظمة لتهمة العقم المشين ، وتركت انطبعا بأنه عن طريق القوة وحدما والعنف وارقة الدماء يمكن تحرير أولئك المستعبدين في أفريقيا ، وفي هذا المجال كيف ننذر نحن الأمم الصغيرة الى مواقف الأمم الصعبة ، وكيف نعتبرهم أصدقاء لنا في حالة زمبابوي وناميبيا هنالك من الأسباب والتأييد العاليي لكي تقوم قوات تابعة للأمم المتحدة بتسوية مسألة الحريسة والعدالة أكثر مما جرى من ذلك في كوريبا .

وبالرغم من النقد الكثير الغير منصف فان الأمم المتحدة تستحق بعض المديح لأنها كانت المنبر الذي أتاح للأمم أن توظف ضمير العالم ، وهذا العام شهدنا تفتيت دولة صغيرة نتيجة تدخل قوى خارجية وهذا يثير الشك والأسئلة حول استقلال الأمم الصغيرة .

وهذه الأحداث الأخيرة كشفت النقاب عن تدخل جماعي في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في هذه المنظمة ، وان جامايكا تدين مثل هذا التدخل أيا كان مصدره ونحن نؤكد من جديد ايماننا بأن احترام سيادة الأمم لا يسمح بتدخل دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى وثانيا لا يسمح بالتدخل في شؤون حكومة منتخبة بطريقة دستورية ونحن أعضاء المجموعة غير المنحازة ننظر بجزع الى تخريب سيادة دولة عن طريق العدوان .

وهنالك دليل على خوف حقيقي من العدوان ينعكس من الاشارات التي تمت في هذه الدورة الى بيليز . ونحن نستمع الى اشارات تنطوي على نفاق تتحدث عن الالتزام الكامل بمبدأ تقرير المصير للشعوب ولكن من آثار أولئك الذين يثيرون الخوف يصدر هذا التصرف كيف نحترم أولئك الذين يثيرون الى الأمان المحترمة لشعوب بيليز في حين أن الذين يتشدقون بذلك ينكرون على شعب هذه المنطقة الحق الذي أعطاه لهم الله في أن يكونوا أحرارا ، وليعودوا الى جذورهم التاريخية وليذكروا روح بوليفار المحرر العظيم لأمريكا اللاتينية .

ان جامايكا تؤكد موقفها ضد جميع قوى القمع أيا كانت وتناشد جميع البلاد المحبة للحرية هنا أن تدرس وتساعد الأمانى المشروعة العادلة لشعب بيليز . ان السلام والعدالة تهم الجميع وتهمهم

بالدرجة الأولى شعب هذه المستعمرة لأن شعب هذه المستعمرة ليس له صوت هنا وقد بقوا يرتجفون خوفاً من تهديدات جبار من ناحية والوجود الجوفاء لاعطاء الاستقلال من ناحية أخرى وقد حان الوقت لمنظمة الأمم المتحدة وهي ملجأ آمال الأمم العالمة أن تدرك حقيقة الموقف المؤسف في بيليز .

لقد شهد العام الماضي بروز تصميم جديد من جانب البلاد النامية لتحقيق تحول جذري في النظام الاقتصادي العالمي .

وبالرغم من الجهود المبذولة في العقود الماضية تبقى هذه الحقيقة البسيطة فوق هذا الجزء من العالم الذي تعيش فيه بلاد فقيرة وفقدت معركتها من أجل التقدم ، والشجرة التي تنزاد اتساعاً بين الغني والفقير هي الدليل على هذه الحقيقة .

ان بلاد العالم الثالث قد دعت الى تحقيق تغيير أساسي في نسيج وكيان وأسس النظام الاقتصادي العالمي ، والدورة الخامسة السادسة للجمعية العامة والتي بحثت فيها هذه الموضوعات والتي أصدرت القرارات ٣٢٠١ ( ٥٠٧١ ) ، ٣٢٠٢ ( ٥٠٧١ ) تتضمن اعلاناً وبرنامج عمل لانشاء نظام اقتصادي عالمي جديد تشكل لحظة تاريخية في حياتنا ويجب أن نطلق ابتداءً من هذه اللحظة . وهناك عوامل كثيرة تحد من هذه الحالة للأمام وأولها هو الافتقار الى الالتزام من جانب البلاد المتقدمة والبعض أوضح موقفه تماما ووفد بلادى ينأى الى هذا الموقف بأسف ومع ذلك فمن بين التطورات المشجعة في الوقت الحالي هي تحرك عدد من بلاد متطورة ولكنه عدد صغير ، وقبول هذا الاقتراح وهو أن التغيير الجذري أمر لازم ونحن نرحب بهذا التطور ونحث هذه البلاد لكي تقدم تأييدها الكامل للبحث من أجل ايجاد اجابات على المشكلة التي ينطوى عليها برنامج العمل .

ونأمل أن البلاد الأقل تحمسا أو التي تعارض هذه الأهداف سوف تنضم انضماماً كاملاً اليها وتشارك في جهود ليس فقط العالمية الساقطة من شعوب العالم ولكن لصالح جميع البلاد ولصالح جميع الشعوب .

والعامل الرئيسي الثاني هو افتقارنا الى التفهم الكامل لبعض نواحي عظمة التنمية وفي هذا

المقام يجب أن نستعرض ونراجع مراجعة شاملة الأهداف وأساليب العمل وخاصة في إطار منظمة الأمم المتحدة ويجب أن نرتقي في رؤيتنا إلى المستوى الذي نحتاجه لتحقيق النظام الذي يدعو اليه برنامج العمل . وفي سعيينا لايجاد هذه الحلول نحن نحتاج الى نشاط واخلاص الجميع .

والعمل الثالث يتعلق بسلسلة من الأزمات والتي ألت بالعالم اليوم والتي تتعلق بالتنظيم والطاقة ونظام النقد الدولي والمواد الغذائية والنمو السكاني .

وهذه الأزمات يجب أن ينظر اليها على أنها تعبير لفضل النظام الاقتصادي العالمي الذي عرفناه ولا يجب أن ينظر اليها كما يريد البعض منا أن ينظر اليها على أنها سبب أو ذريعة للاقلال من الجهود لتغيير النظام الاقتصادي ولكن يجب أن ننظر اليها على أنها تتويج لاجرارنا وشعورنا بالحاجة الى اقامة نظام اقتصادي جديد مبني على المساواة وتوافق الدول أى اعتمادها على بعض والمصالح المشتركة والتعاون بين كل الدول .

وحقيقة أنه لا يوجد بلد مهما كانت موارده لم يتأثر بهذه الأحداث وهذا دليل على حقيقة حاجتنا الى توافقنا واعتمادنا على بعضنا البعض .

ومنذ تطور الاقتصاد العالمي أثبت حقيقة حاجتنا الى التوافق ، ان أمريكا اللاتينية في قسم تنتمي فيه البلاد النامية ومع ذلك تعتبر نفسها أنها مستقلة عن هذه المجموعة ونحن نرحب أنه قد قيل الكثير حول موضوع التوافق ونحن نكرر أنه ليس هذا جديدا علينا لأننا لا نستطيع أن نتجاهل أن الدول الكبيرة هي التي أدت الى بروز هذه الظاهرة .

والعالم الثالث اليوم يسعى الى احداث تغيير كامل وتفسير جديد للتوافق وهذا يحتاج أولا الى تفهم البلاد المتقدمة للحاجة الملحة لرفع مستوى المعيشة لشعوب العالم الثالث . ثانيا - قبول البلاد المتقدمة للحاجة الى توزيع عادل في العالم للمزايا الطالية التي جنوها من النظام العالمي الاقتصادى وهي أساس الحياة الكريمة . ثالثا - الموافقة على تطبيق السياسات التي تهدف الى تحقيق هذه الأهداف من جانب البلاد المتقدمة .

يجب أن يكون ذلك المعنى الجديد للتوافق ولكي نجعل ذلك حقيقة واقعة نحن في حاجة الى احداث تغيير هيكلى أساسى في النظام الاقتصادى العالمى وهذه الصلة بين التوافق وبين النظام الاقتصادى العالمى الجديد .

والعالم الثالث لا يسعى الى المواجهة ولكن التقدم على قدم المساواه بل الغلاص الاقتصادى وفي رأينا أن البلاد النامية يجب أن تمارس أسلوب الشركاء الذين يجب عليهم تجنب الفرقة بيننا وهذا السلوك سوف يمنع الدول أو المجموعات الذين يتجهون الى أعلى من تجاهل أمدقائهم الذين يبقون أسفل السلم وأود أن أبدي ملاحظات : أولا - أن أمدق جمهورية فنزويلا التي أبدت استعدادها لتقديم هبات كبيرة لمساعدة الأمم الأفقر . ثانيا - أود أن أعبر عن الأسف لموقف أولئك الذين تحدثوا عن الأعمال الخاصة بتثيبت عملية التنمية .

ودورنا أن نتقدم للأمام معا نحو انشاء نظام اقتصادى جديد عالمى والبديل الوحيد مخيف لا يمكن التفجير فيه وهو استمرار للفطرة القديمة الخاصة بالتبعية والتي تنطوى على تقديم المساعدة في صورة حسنة . والتفسير الحقيقى لاقامة هذا النظام الاقتصادى الجديد سوف يبدأ فقط بعد أن يطلق هذا المفهوم الجديد حركتين في وقت واحد : أولا - قبول البلاد المتقدمة لاشركاء البلاد الفقيرة في اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية العالمية . ثانيا - ادراك العالم النامى لأن ابقاء الصلات بين أعضائها والاهتمام برفاهية أعضائها فرادى وجماعات سوف يضمن أننا سوف لا ننقسم مرة أخرى .

ونحن الأمم الصغيرة نقبل هذه الفلسفة الاقتصادية وهي أن الأهداف الأساسية لكل الحكومات هي المساواه بين البشر والمساواه لتحسين أحوال البشر أما المسائل العالمية الخاصة بالمسواو الغذائىة والطاقة وتحديد النسل والمشكلات الأخرى فهي مسائل عامة مالم

نربطها بالاحتياجات الأساسية للفرد ، والعالم النامي ورأسماله في معظم الحالات هو المورد البشرية لا يجب أن يغيب عن نظره هذه الحقيقة أو يفشل في تذكير اخواننا الأقوياء الأغنياء بهذه الحقيقة .

ان المشكلة العظيمة للحاضر ليس كم مليون برميل من البترول في العالم أو كم مليون طن من القمح تنتج فان هذا لن يكون له معنى ما لم يرتبط كذلك بتغذية الشعوب كيف أبقى على كرامتي الانسانية واحترامي لذاتي كيف أطعم أسرتي وأطعم الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية؟ ان جامايكا ترحب بالاعلان الخاص بعام المرأة العالمي وتؤكد ايمنها بأن النساء يجب أن يعطون دورا متعاظما في عملية التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ان اهتمامنا ليس فقط بميزان المدفوعات ولكن اهتمامنا هو في تصحيح ميزان المعاناة الانسانية فان ظروف الفرد يجب أن تكون محور اهتمامنا واستعداداتنا في جامايكا للتأكيد الحالي على ضرورة التوافق والتعاون الاقتصادي بحيث لا يتأثر بمظالم الماضي ولا بتهديدات الحاضر ، فهي استجابة من أمة صغيرة ذات سياسة ترغب باخلاص في التعاون مع الآخرين من أجل الصالح المشترك للجميع . ونحن نتوقع لأنفسنا وللآخرين حصصا عادلة في ثمره عملنا وكدحنا ونحن نطالب بحصصا عادلة في أي عملية تتعلق بتنمية مشتركة لمواردنا المشتركة واننا راضين على الدعوة للتوافق لأننا نريد أن نغير دورنا في هذا النظام الاقتصادي الجديد من دور المعاني الى دور المشاركون مشاركة كاملة في مسرح الأحداث العالمية . هذه روح استجايتنا وهي روح تفرضها ليس فقط احتياجات اللحظة الحالية ولكن من واقع قراءة دقيقة للتاريخ والحقيقة تظهر أن الامبراطوريات العنيفة في الماضي لم تفشل حينما لم تعتمد على مستعمراتها أما اليوم فان البلاد المتقدمة تحتاج اليها كما نحتاج نحن اليها . هذا هو التوافق الصحيح ليس هذا هو منطق الفقير ولبنها لئلا شجاعة تعبر عن الحقيقة وهي التوافق يتطلب من البلاد النامية تطورا في تفكيرها وانذارا للفرور وتخفيفا من غطرستها لأن التهديد والابتزاز والتدخل في شؤون الشعوب الداخلية لم يعد لها مكان الآن . واليوم فالتوافق بين الدول واعتمادها على بعضها البعض وعالم اقتصادي سليم يجب أن يبني على المشاركة النوعية للأغلبية الفقيرة من السكان في العالم .

ان وفد بلادى وحكومة جامايكا التي أمثلها من رأيها أن الاعلان الخاص ببرنامج العمل

لاقامة نظام اقتصادى عالمي جديد يجب أن تكون محور جهود الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة وكل دولة عضو ونحن نتوقع من هذه الدورة للجمعية العامة أن ترى تشجيعا لهذه الأهداف .

وان جزا حيويا من هذه الأهداف هو البرنامج الخاص للمساعدة وغوث البلاد التي تتضرر من الظروف السائدة ونحن نحذر بقوة كما فعلنا في أماكن أخرى بضرورة الاهتمام السريع لهذا الموضوع .

اننا نسمع من وقت لآخر تعقيبات بل شكاوى من الوسائل التي لجأت اليها البلاد النامية من أجل التغلب على سيطرة قلة وقد كانت هناك تعقيبات تتعلق بتشكيل اتحادات للبلاد المنتجة للسلع وهي أساسا أعضاء في العالم السادس وتكوين مثل هذه الاتحادات قد فرغ على البلاد المنتجة للمواد الأساسية لفشل البلاد المستغلة لمواردها لاعطائهم عائد مجز . هناك شكواوى تدور حول الظاهرة الأخيرة الخاصة بارتفاع أسعار المواد الخام ولكن البلاد التي تشكو لا تقول شيئا عن التاريخ الطويل من ارتفاع أسعار البضائع التي تصنعها وتصدرها للعالم الثالث . ان ارتفاع تكلفة انتاج هذه المواد المصنعة تعكس الارتفاع السريع في مستوى المعيشة في البلاد المتقدمة كما ازدادت أجور العمال لذلك فان ارتفاع مستوى المعيشة في هذه البلاد قد تحقق على حساب بلاد العالم الثالث والتي يعتبر مستوى معيشتهم ضروريا لبقائهم .

والعالم الثالث من جانبه قد شكا من التجمعات في البلاد القوية الغنية فمثلا في الشئون المادية نجد مجموعة العشرة نادى الأثرياء والذين يحدد أعضاؤه المسائل الأساسية ويصددون توجيهات الى مندوق النقد الدولي وتجاهلا للآراء القوية للبلاد النامية فان مجموعة العشرة رضخت لآراء لجنة العشرين والتي تتضمن ممثلين للبلاد النامية على أساس حصتهم في الصندوق ونحن الآن نقرأ عن اجتماعات في الأيام الأخيرة لمجموعة الخمسة وهي مجموعة جديدة تشكل ناديا لا يضم الأثرياء فقط ولكن يضم أغنياء .

ان موضوع إعادة دورة عائدات البلاد المنتجة للبترول هو مثال محدد للحاجة الى نظـرة عقلانية حينما نعالج المشكلات الاقتصادية العالمية ، وان الأحداث الأخيرة أظهرت اتجاهها قويا لتوجيه هذه العائدات الى البلاد المتقدمة لشركاتها ، وهذا يشير الى الحاجة الملحة لتوزيع هذه العائدات في البلاد النامية التي تحتاجها أكثر .

وذلك أمل جديد للتعاون الدولي والجمعية العامة في القرار رقم ٢٣٤٠ الدورة الثانية والعشرون والقرارات الأخرى في الفترة من عام ١٩٦٧ حتى ١٩٧٣ ، دعت أمم العالم الى وضع القانون الجديد للبحار ذلك تحول ينطوي على أمل لأن المؤتمر الثالث الأخير الخاص بقانون البحار الذي عقد بكراناس بفنزويلا شهد تجمعا من الخبراء المبرزين يبحثون في تصحيح الخلل في الميزان في النظام العالمي بحثا عن العدالة وأكرر أمل لأن اعلان المبادئ وذلك الاجراءات التي تمت الموافقة عليها في المؤتمر أدى الى أن هذه المجموعة الممتازة بذلت جهودا مضمينة جادة في فترة ماوية نحو خلق أو اقامة نظام جديد للعدالة الاقتصادية يهدف لكي يحقق من بين ما يحقق الحد من التلوث على اطار عالمي وتنظيم استغلال واستكشاف ثروات قاع البحار . ولـم يحاول المجتمع الدولي من قبل القيام بمهمة شاملة مثل هذه المهمة .

واليوم فان الثورة في البحث عن مصادر ثروة العالم والاعتراف بحقوق الفقير والضعيف في ذلك البلاد الغير ساحلية هي خطوة أخرى نحو اقامة عهد من السلام الدائم وهذا يشكل ضرورة مشرقة للجهود الدولية ومثلا بارزا لتواقف البشرية والدول . وقد تحركنا بالتأكيد بعنيدة عن أيام جروشياس حينما كانت أعالي البحار وثرواتها لا تخص أحد ولكن تخص الأقوى والعالم يدرك اليوم أن هذا المؤتمر قد أتاح فرصة جديدة لكي يطبق المبادئ المعترف بها للعدالة وحيث تعطى الأولوية لفقير الانسان تعطى أولوية على قوة الانسان . ومع ذلك اسمحوا لي أن أوجه تحذيرا فتحقيقي الارتياح للملايين الذين كانوا ينتمون نتيجة هذه المداولات هو التغلب على المواقف المتوارثة واستبدالها بارادة سياسية وبايمان جديد في البشرية .

وأخيرا سواء كانت النشاطات التي تستحوذ على اهتمام البشرية في البحار أو على الأرض أو في الهواء وسواء كانت زيادة المواد الغذائية أو الاسكان لتوفير كرامة الانسان فنحن في حاجة الى بعضنا البعض .

وأود أن أختتم كلمتي بكلمة أحد أبناء أفريقيا العظام وهو الرئيس جوليوس نيريري رئيس تنزانيا فقد دعى الى التعاون بين البلاد النامية باقامة نظام عالي جديد حينما قال :  
 " لسنا بدون حلفاء حينما نطالب باصلاحات في النظام الاقتصادي العالمي في اتجاه العدالة . هنالك عدد متزايد من المجموعات المنضمة في داخل البلاد الثرية وعدد قليل من الحكومات الثرية التي أدركت أن النجاح من أجل المساواة في الانسانية ولكرامة الانسانية لا يمكن أن يتوقف عند الحدود القومية " .  
 وانني أعرض هذه الكلمات عليكم جميعا .

السيد السقاف (السعودية) بسم الله الرحمن الرحيم سيادة الرئيس ، يسعدني أن أهنيء معاليكم بانتخابكم رئيسا لهذه الدورة وفي هذا تقدير للمنطقة التي أنتم منها ، والتي أسهمت بنصيب وافر في مجالات العلم والمعرفة ، واسمح لي أن أهنيءك شخصيا بهذه الثقة الكبيرة التي أنت أهل لها لما عرفته فيك خلال سنوات طوال من كفاءة شخصية ومقدرة أكسبتك مكانة دولية لك وبلادك الجزائر الشقيقة .



وانني لمتأكد من أننا سنتم أعمال هذه الدورة بنجاح بفضل قيادتك الحكيمة . ولا يفوتني هنا أن أذكر بالتقدير الجهد الكبير الذي قام به والانجازات الموفقة التي حققها سلفكم خلال سنة حافلة بالأحداث ، كما أنني أتوجه بالشكر الى سعادة الأمين العام للجهود الطيبة التي يبذلها روما في سبيل تحقيق أهداف الأمم المتحدة .

وبهذه المناسبة ومن على هذه المنصة أحب أن أعتم هذه الفرصة لأرحب بالدول التي انضمت مؤخرا الى أسرة المنظمة الدولية وأخذت مكانها الطبيعي بيننا واثقا من أنها ستساهم في تحقيق الأهداف النبيلة التي تسعى اليها في المجتمع الدولي آملا أن لا يمر وقت طويل الا وقد انضمت جميع البلدان التي لم تنل حقوقها كاملة في الحرية والسيادة بعد .

سيادة الرئيس ، وحينما أستعرض الأحداث الدولية بين دورتي الجمعية العامة ، الماضية والحالية ، أجدني أكثر تفاؤلا بأن الأمم المتحدة والدول المتعاونة معها ستستمر في متابعة جهودها لنجاز مسؤولياتها ولتحقيق آمال دول وشعوب العالم فيها ، وهي المسؤوليات التي تضمنها الميثاق . ونما تعلمون فقد كانت المملكة العربية السعودية عضوا مؤسسا لهذه المنظمة وكان لجلالة الملك فيصل دوره في اقامة صرحها والعمل لتأييد مبادئها السلمية لترتفع بمجتمع ما بعد الحرب العالمية الثانية الى مستوى المسؤولية الأخلاقية التي أوجبها الأديان السماوية والمبادئ الروحية ، والذي يتطلبه مستوى التعامل الدولي في المجتمع المتحضر الواعي . وان كان أملنا قد غاب في أكثر من موقف أسئ فيه الى مبادئ الأمم المتحدة ، الا أن ذلك لا يقلل من ايماننا بأن الحق سيعلو وان العدل سيأخذ مجراه .

ومن نقطة الانطلاق هذه أعبر عن أمني وأمل حكومة جلالة الملك ونحن نبعث جدول أعمالنا وعليه عدة قضايا هامة لا قرار السلام والاستقرار العالمي ، أن نعالج هذه القضايا وفق الأسس والمبادئ القوية للميثاق لنحقق لشعوب العالم المظلومة حريتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأن نضع حدا لتعديات أولئك الذين يعيثون بقرارات الأمم المتحدة وبحق الشعوب في العيش في بلادها آمنة سالمة .

سيادة الرئيس ، منذ عام ١٩٤٨ ومنطقتنا العربية تعيش في قلق واضطراب نتيجة خرق الميثاق وعدم احترام قرارات الأمم المتحدة . ولقد تعرضت المنطقة لأكثر

من مرة لغزو عسكرو صهيوني عنصري نانت نتيجته احتلال فلسطين الغربية ، والتوسّع لاحتلال أراضي دول عربية مجاورة خرقا لمبادئ القانون الدولي الذي يحرم الاحتلال والاستيلاء على الأراضي بالقوة ، ويعتبر تحديا صارخا للأمم المتحدة وقراراتها المتعددة .

ولا أريد الآن أن أستعرض مجددا تفاصيل القضية الفلسطينية وفي القلب منها قضية القدس وحقوق الفلسطينيين الذين سلب الصهاينة أرضهم وشردوهم من ديارهم ليعيشوا على الأمل بالعودة ، التي اليها يسعون لممارسة حقوقهم في تقرير المصير ، ومنهم من وقع فريسة الاحتلال الاسرائيلي ، ولكنني أريد أن أذكر بمدى الجهد الذي بذله العرب للسعي الى الحلول السلمية والتجاوب مع مجهودات الدول الصديقة ذات النوايا الحسنة آملين الوصول الى حل للقضية الفلسطينية يقربه سلام منطقتنا قائم على أسس الحق والعدل وتقرير المصير .

وموقف المملكة العربية السعودية ازاء هذه القضية أعلنه أكثر من مرة من على هذه المنصة وسنعلنه دوما وأبدا ، وهو أنه لا بد من انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها في اعتداءاتها المتدرة ، وإعادة القدس العربية وهي العريزة والمقدسة عند أهلها العرب ومئات الملايين من عرب وغير عرب ، مسلمين ومسيحيين ، والتأكيد على حق تقرير المصير للفلسطينيين . وموقف المملكة هذا يتماشى وموقف الدول العربية والاسلامية الذي أعربت عنه في مؤتمر الجزائر عام ١٩٦٣ ، ومؤتمر القمة الاسلامي في لاهور عام ١٩٧٤ ، وكان لدول العالم الثالث ، دول عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية موقفها الواضح من شجب العدوان الاسرائيلي ووجوب انسحابه من الأراضي العربية المحتلة . لقد قالت معظم دول العالم ثلمتها وقد أمهت بعضها اسرائيل لترتدع عن غيرها وعدوانها وحين تبين لها تضاد اسرائيل بتحديد ارادة المجتمع الدولي وقرارات منظماته ، الأمم المتحدة ، ولاصرار اسرائيل على أن تكون كما كانت وما هي عليه رمزا للعدوان وكيانا من الكيانات المثيلة القائمة على التعصب العنصري كجنوب افريقيا وروديسيا والاستخفاف بارادة شعوب العالم أجمع ، فكان أن تركت اسرائيل وحدها تتخبط في دوامة عدوانها الذي لن يدوم مادام للعالم بقية من ضمير .

وفي اعتقادنا بأنه اذا لم يتم الانسحاب من جميع الأراضي العربية فانه من الصعب اقرار سلام في منطقة الشرق الأوسط وهو السلام الذي يراه الكثيرون ضرورة لاقامة وقرار السلم والأمن الدولي .

كما أننا نأمل أن تأخذ أسبانيا بوجهة النظر العربية في موضوع الصحراء العربية تقوية للعلاقات الطيبة بين العرب وأسبانيا والتي تحرض على تمدينها وتقويتها بكل جهودنا . ان عالما الحاضر يمر بأزمات متعددة وصعبة ، وموقف وسياسة المملكة العربية السعودية أخصها بما يلي :

أولا - ان المملكة العربية السعودية وهي عضو في الأسرة الدولية تشعر بنافذة مسؤولياتها تجاه المجتمع الدولي ، وقد قدمت مساعداتها لعدد من الدول وساهمت في صناديق وبنوك للتنمية كما قدمت قروضا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير لتمكينهما من تمويل المشاريع الانمائية في الدول النامية . وقد أحطت السكرتير العام السيد كورت فالدهايم علما بذلك واني لأعلن اليوم أيضا باسم جلالة الملك فيصل وحكومته عن تقديم ثلاثين مليون دولار لصندوق العمليات الطارئة والذي حضرت الاجتماع الذي دعانا اليه مشكورا السكرتير العام يوم الجمعة الماضية .

ثانيا - ان المملكة وهي تشعر بمثل هذه المسؤولية لترجو من جميع دول العالم أن تقدر هذا الموقف وتعترمه وأن لا تجعل البترول ودوله عرضة لتيارات سياسية واتجاهات مفرخة .  
ثالثا - ان موقف المملكة تجاه أسعار البترول معروف لدى الجميع وان المملكة ان تتبنى هذا الموقف لترجو من الدول الكبرى والدول الصناعية وغير الصناعية أن تسعى من قبلها لايقاف موجة التضخم ورفع الأسعار العالمية للمنتجات الصناعية والخامات والمواد الأولية والغذائية لكي لا تتأثر الدول النامية من جراء ذلك .

لا يتسع المجال هنا للغوص بتفاصيل مواضيع البنود الأخرى المدرجة على جدول أعمالنا والتي ستكون موضع نظرنا وملاحظاتنا حينما تعالجها الجمعية العامة ولجانها .

السيد الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) - أدعو الآن السادة المندوبين الذين يرغبون في

ممارسة حق الرد .

السيد جايبال (المهند) (الكلمة بالانجليزية) - في صباح اليوم فان السيد ممثل الصين

قدم لنا صورة غريبة عن العالم في البيان الذي ألقاه ولقد وجه اتهامات الى الهند وهذه الاتهامات تشكل دعاية نحن متعودون عليها ولا تستحق الرد ومع ذلك ففيما يتعلق

بالاتهامات المحددة وهي أن الهند قد ضمت " سيكيم " فانه من واجبي أن أعلن النوايا والحقائق وعلى أن أعدد في نفس الوقت أن العلاقات بين الهند وسيكيم لا ينبغي أن تكون موضع مناقشات في الأمم المتحدة .

خلال السيطرة البريطانية في الهند فان سيكيم تانت ولاية تحت الحماية البريطانية كما كانت كذلك بعض ولايات أخرى وعينما حصلت الهند على استقلالها وأقامت علاقات خاصة مع سيكيم بموجب معاهدات وقعتها معها فان الهند أخذت المسؤولية بالنسبة للشؤون الخارجية والدفاع وبعض جوانب الإدارة الداخلية في سيكيم .

وباستثناء هذه المسألة فقد تانت سيكيم يديرها الأمير الذي يتولى حكمها وتانت سيكيم

كذلك \* .

\* Mr. Potolot (Central African Republic) , Vice-President, took the Chair .

وكانت سيكيم كذلك تشارك في إدارة البلاد ، وقد كان ذلك سببا في قيام توتر شديد في سيكيم وقد حدثت ثورة شعبية في سيكيم ضد القادة فيها وان رئيس سيكيم قبل المبدأ بضرورة الاحتكام الى المجلس التشريعي للشعب وبعد ذلك فان هذا المجلس أقر بطريقة ديمقراطية قراره وطلب من الهند أن تكون سيكيم ممثلة في البرلمان الهندي ولقد وافقت حكومة الهند على هذا الطلب وكان التنازل الهندي وفقا لما صدر عن البرلمان وهو اعطاء مقعد لسيكيم في البرلمان . هذا هو كل ما حدث في سيادة الرئيس - ان ذلك تطور سياسي حر وطبيعي للشعب في سيكيم نحو الديمقراطية الداخلية واتقامة علاقات أكثر وثوقا مع الهند المجاورة وهذا أمر يتماشى تماما مع ارادة الشعب في سيكيم كما عبر عنها في الانتخابات التي اشترى فيها ، ومن البديهي أن الهند لم تضم سيكيم والحقيقة هي أن سيكيم توجد خارج أراضي الاتحاد الهندي والاتهامات الصينية الباطلة بأن الهند ضمت سيكيم ليس لها أساس من الصحة وانما كان التطور الدستوري الذي تسم والذى ذكرته قد أسى فهمه من جانب الصين فان هذا قد يكون فهم سيء لما حدث ولأن الحقيقة هي التي ذكرتها .

السيد ريتشارد (المملكة المتحدة) - سيدى الرئيس - أشدركم لاعطائي الكلمة هذا المساء وأرجو السادة أعضاء الجمعية أن يغفروا لي اساءة استغلال وقتهم ولكن أولئك الذين انتظروا بعد ظهر اليوم كلمة وزير خارجية أسبانيا لم يندموا لما سأقوله في ردى على هذا الخطاب . هل أستطيع أن أقول منذ البداية يا سيدى الرئيس أن المملكة المتحدة تأسف لها هذا الخطاب وتأسف للهجة ولمضمونه ، ولقد كان من الأفضل ألا يلقي هذا الخطاب وألا تقال مثل هذه الكلمات هنا ان الحكومة البريطانية رجت دائما وما زالت ترجو اقامة علاقات ممتازة مع الحكومة الأسبانية ولكن خطايا مبالغ فيها مثل ذلك الذى استمعنا اليه بعد ظهر اليوم يجعل النوايا الطيبة لدى الحكومة البريطانية تتعرض لبعض الضعف .

ان موقف جبل طارق معروف تماما ولكن حتى تتفهم الحكومة الأسبانية ذلك أرجو أن تسمحوا لى بأن أكرر هنا بأننا ملتزمون بدستور سنة ١٩٦٩ بالنسبة لجبل طارق وانني أشير هنا الى نص هذا الدستور :

" ان حكومة صاعبة الجلالة لن تتخذ أية اجراءات تتم بها نقل سيادة شعب جبل طارق الى أية دولة أخرى بدون اجراء أى انتخابات حرة أخرى وبدون اللجوء الى المسائل الديمقراطية ". ان هذا وارد في دستور جبل طارق سنة ١٩٦٩ وانا ما بحثنا هذا النص وانا ما بحثنا أيضا المادة ٧٣ من الميثاق فاني أستطيع أن أقول لكم أن هذه المادة وأحكامها تقول أنه لا بد من اقامة الاعتبار لمصالح هذه المناطق المستقلة كما أن دستور جبل طارق يوفى بهذه الشروط وأن السيد ممثل أسبانيا وأن حكومة أسبانيا لم تنجح في أى وقت من الأوقات في اقناع سكان جبل طارق بأنه من واجبه التخلي عن وضعهم الحالي والاتحاد بأسبانيا بطريقة أو بأخرى ومنذ الاستفتاء الذى جرى سنة ١٩٦٧ وحتى هذه الأيام فان سكان جبل طارق يعيشون في ظل أساليب ديمقراطية وقد يكون سكان أسبانيا محرومين منها وقد قاموا باجراء انتخابات حرة . وفي نافذة هذه الانتخابات فان سكان جبل طارق اختاروا أن يظلوا في موقفهم الحالي وألا ينضموا الى أسبانيا وبالتالي فان حكومتى ليس لديها أية نية على الاطلاق في أن تجعل محل سكان جبل طارق ولكنها تحترم وضعهم الحالي ولا يمكن أن تؤيد انضمامهم الى أسبانيا التي أدارت ظهرها للحريّة والديمقراطية منذ جيل .

ان السيد وزير خارجية أسبانيا قال ان بريطانيا لم تكن صادقة في تفسيرها للاجماع الذى تم في جبل طارق وبينى أن أحتج من أعلى هذه المنصة ضد كل هذه الكلمات وأن السيد ممثل المملكة المتحدة قال في العام الماضي بضع كلمات عن الأساس الذى قبلنا عليه اجماع الرأى الذى عبر عنه شعب جبل طارق ولقد حاولنا أن نتفق مع الحكومة الأسبانية على أساس لا جـراء المفاوضات بالنسبة لوضع جبل طارق . وأعتقد أنه من المهم بمكان أن نستمر في المباحثات وأن نحاول الخروج بعناصر المفاوضات المحتملة .

ان حكومة المملكة المتحدة مستعدة لأن تجدد المباحثات على أى مستوى وبطريقة بناءة ذلك هو ردتنا وذلك هو موقفنا واننا مستعدون في أى وقت لاستئناف المباحثات اذا كان يمكن أن تكون بناءة ولكن مع احترامنا للحكومة الأسبانية فان الجدل الذى دار داخل هذه القاعة لم يكن له أى وجه لأن يثار ولم يكن له أى مجال لأن يقال .

السيد بينيس (أسبانيا) (اللغة بالأسبانية) - في هذه الساعة المتأخرة فاني لا أحرص بالطبع على أن أثير حوارا وجدالا ،او يلا ذلك، أن المكان الملائم لذلك في المادة الرابعة ولدنني أحرص على أن أذكر السيد ممثل بريطانيا أنه اذا كان أعرب عن أسفه للخطاب الذي ألقاه وزيـــــر خارجتي اليوم واذا كان لا يوافق على مضمونه وعلى لهجته فاننا نأسف نحن أيضا لبقاء بريطانيا العظمى على موقف استعماري في مستعمرة أوربية وانني أحرص على أن أذكر السيد مندوب بريطانيا على أن الجمعية العامة نانت قد رفضت من قبل الاستفتاء الذي جرى تحت رعاية العلم البريطاني ومع السلطات المحلية ولاسيما أن نانت حكومة جلالة الملكة تحرم من الجنسية كل أولئك الذين يعارضون اجراء مثل هذا الاستفتاء .

وانني أقول انه اذا كانت الحكومة البريطانية التي تدافع بغيرة عن حقوق الانسان حيين  
يخدم ذلك مصالحها ، وانما كانت قد اتخذت الاجراءات بأن ترغم الشعب الأسباني شعب جبل  
طارق حينما أرغمته على مخادرة الرصيف اذا كانت الحكومة البريطانية قد فعلت ذلك فاني أرجو  
أن أقول لها أنه ينبغي أن تفعل ذلك في صالح شعب جبل طارق نفسه وليس من أجل خدمة  
مصالحها هي .

وأود أن أقول أن ما كان جبل طارق يمثل رقعة صغيرة من الأرض وفي سنة ١٩٤٨ كان سكان  
جبل طارق عددا صغيرا وزاد عددهم بعد ذلك ولكننا لم نكن نريد لجبل طارق أن ينضم الي  
أسبانيا ولكن أردنا فعسب أن نعبر عن رغبتنا في استقلال منطقة جبل طارق وتمتعها بحقوقها  
الذاتية بعيدا عن الاستعمار البريطاني .

وانني أحرص على أن أذكر السيد ممثل المملكة المتحدة أن الدستور في جبل طارق لم يظل  
كما كان قائما عليه ولكن صدر ملكي آخر بتغيير هذا الدستور وأود أن أذكره أيضا بأن هناك  
جنودا أمريكيين موجودين في جبل طارق واني أود أن أتساءل أيضا عما اذا كانت بريطانيا تريد  
أن تمنح حق تقرير المصير بالنسبة للجنود الموجودين في جبل طارق .

( رفعت الجلسة الساعة ١٥ / ٢٠ )